البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان

نشطاء وشعب السودان
١٠
سنوات من النضال

فعاليات يوم التضامن مع نشطاء وشعب السودان
بمشاركة كريمة من المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
والمجموعة السودانية لضحايا التعذيب
القاهرة - ٣٠ يونيو ١٩٩٩

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
المجموعة السودانية لضحايا التعذيب

فعاليات يوم التضامن مع نشطاء وشعب السودان

القاهرة ـ ٣٠ / ٦ /١٩٩٩

إعداد وتنفيذ : نيفين وجدى

تحرير ومراجعة : صابر نايل
أيمن السر تابر

يوم التضامن مع نشطاء وشعب السودان
تحت شعار
معاً من أجل الديمقراطية والسلام في السودان

المحتويات

مهرجان التضامن مع الشعب السوداني

نظم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالاشتراك مع المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بالقاهرة والمجموعة السودانية لضحايا التعذيب في الثلاثين من يونيو ١٩٩٩ "مهرجانا تضامنيا مع نشطاء وشعب السودان " فيما يتعرضون له عبر السنوات العشر الأخيرة من انتهاكات جسيمة لكافة حقوقهم وحرياتهم .

وذلك بمناسبة صدور تقرير البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان من السودان بعنوان "نشطاء بلا حقوق" متناولا حالة حقوق الإنسان فى السودان من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٩ وذلك ضمن سلسلة تقارير البلدان التي يصدرها البرنامج .

ولقد تضمن الاحتفال معرضا للصور وعرض فيديو عن الانتهاكات لحقوق الإنسان فى السودان وبخاصة المناطق المتأثرة بالحرب فى جنوب السودان ولقد تم افتتاح يوم التضامن بكلمات للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ، وكلمة المنظمة السودانية لحقوق الإنسان وكلمة المجموعة السودانية لضحايا التعذيب .

وعقدت في إطار المهرجان ندوة بعنوان " المشكلة السودانية : المنظور.. الحقوق .. تداعيات الواقع" وقد ناب عن السيد الصادق المهدى السيد نجيب الخير ـ عضو المكتب التنفيذي لحزب الأمة _ وكان حديثه عن " أزمة تداول السلطة من منظور حقوق الإنسان فى السودان " ، كما تحدث التيجانى الطيب – عضو هيئة القيادة بالتجمع الوطني الديمقراطي ، أمين سكرتارية الحزب الشيوعي السوداني – عن " الأوضاع السياسية والاقتصادية وأثرها على الديمقراطية وحقوق الإنسان في السودان ، وتناول فاروق أبو عيسى – أمين عام اتحاد المحامين العرب والناطق الرسمي باسم التجمع الوطني الديمقراطي – في حديثه " الدساتير والقوانين السودانية في إطار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، أما السيد د. فاروق أحمد آدم – عضو قيادي بالحزب الاتحادى الديمقراطي وأمين الإعلام بالتجمع الوطني الديمقراطي حضر نائبا عن السيد محمد عثمان مرغني رئيس حزب الاتحادي الديمقراطي وتحدث عن حقوق الإنسان فى ظل ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ، بعد ذلك تحدث الدكتور حيدر إبراهيم – مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة ـ عن دور المثقفين السودانيين في سياق الأزمة السودانية.

واخيرا عابدون اقاو نائب رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بالقاهرة بالحديث عن الانتهاكات في ظل الحرب الأهلية في جنوب السودان.

كما اختتم يوم التضامن مع الشعب السوداني بفقرات فنية مصرية و سودانية. فرقة الشيخ المصرية _ فرقة مسارب الضى السودانية _ الشاعر عثمان بشرى.

مهرجان التضامن مع الشعب السوداني

تقديم

معاً من أجل الديمقراطية والسلام في السودان

في الثلاثون من يونيو ١٩٩٩ نظم البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بمشاركة كريمة من المنظمة السودانية لحقوق الإنسان في القاهرة والمجموعة السودانية لضحايا التعـذيب يوماً تضامنياً مع الشعب السوداني بمناسبة إصدار تقرير البرنامج العربي لنـشطاء حقـوق الإنسان عن الأوضاع في السودان في إطار سلسلة تقارير البلدان التي يصدرها وذلك تحـت عنوان " السودان : نشطاء بلا حقوق " وقد جسد اليوم أعمق معاني التضامن والمساندة من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية والعربية تجاه محنة الشعب الـسوداني فـي مواجهـة الخروقات البشعة التي تعرض لها على يد حكومة الجبهة الإسلامية القومية وقد صادف يوم الاحتفال الذكرى العاشرة لانقلاب حكومة الإنقاذ على النظـام الـديمقراطي فـي الـسودان ومصادرة الحريات العامة وحل الأحزاب والنقابات والمنظمات الديمقراطية في السودان .

وقد تعرض اليوم لمختلف المستويات من الانتهاكات التي واجهها الشعب الـسوداني خـلال عشر سنوات والتي كانت بمثابة نموذج جديد لم يعرفه الشعب الـسوداني طـوال تاريخـه السياسي فقد مارس النظام أبشع وأقسى أشكال الانتهاك تجاه المواطنين الـسودانيين مـن اعتقال وتعذيب واعدامات خارج نطاق القضاء ومارس التصفية العرقية في جبـال النوبـة وجنوب السودان وشرد الآلاف من العاملين في الخدمة المدنية والمؤسسة العسكرية بحجـة الفصل من العمل للصالح العام ، كما صعد النظام من الحرب الأهليـة الـدائرة فـي جنـوب السودان فتحولت لآلة مفترسة تلتهم يومياً المئات من الشباب السوداني دونمـا قناعـة أو موقف تجاه الحرب ،إذ سنت السلطة في السودان القوانين الجبرية لأداء الخدمة العـسكرية فانتهجت الأسلوب القسري في تجنيد الشباب والأطفال والزج بهم في محرقة الحـرب فـي جنوب السودان ، وكانت أبشع جرائم سلطة الإنقاذ في تشريد الآلاف من الـسودانيين إلـى خارج الوطن في منفى اختياري فرضته ظروف الكبت والتعسف والوضع الاقتصادي المتفاقم مما ألقى بالكثير من الأعباء الاقتصادية على كاهل المواطن البسيط فـي شـكل الـضرائب الباهظة والمرتفعة والتضخم وارتفاع أسعار السلع الأساسية .

وقد وجه البرنامج العربي من خلال هذا اليوم الدعوة لقادة العمـل الـسياسي والمفكـرين السودانيين للمشاركة في هذا اليوم فشاركت كل الأحـزاب الـسياسية الموجـودة بالخـارج والمعارضة لحكومة الإنقاذ مما أضاف ليوم التضامن نوع خاص من التفرد والموضوعية في طرح الأزمات والقضايا الراهنة من منظور حقوقي ومنهجي الأمر الذي قاد لابتـداع آليـات عملية للتصدي لهذه الانتهاكات بإعلان البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان دعمه الكامل لمنظمات حقوق الإنسان السودانية في الدفاع عن مواطنيها ضد الانتهاكات البـشعة التـي

يواجهها المواطنين السودانيين وفتح أبواب البرنامج للتضامن مع كل المنظمات الـسودانية العاملة في مجال حقوق الإنسان للتعاون في مجالات الرصد والتوثيق ونشر المعلومات عـن الانتهاكات وتنظيم الحملات الإقليمية والدولية في هذا السياق.

وقد توج اليوم بالتوقيع على رسالة ضمنها البرنامج العربي والمنظمات السودانية والحضور وتوجيه صرخة في وجه السلطات السودانية للكف عن كـل أشـكال التعـذيب والاعتقـال والتصفية التي تمارسها السلطات السودانية تجاه المواطنون العزل وتضمنت أيضاً العديد من المطالب من بينها فتح التحقيق الفوري في كل ملفات التعذيب والإبادة الجماعية في السودان وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات في السودان.

كلمة البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

السادة الحضور

في بداية كلمتي أرحب بكم فى هذا المهرجان التضامني مع نشطاء وشعب السودان ويسعدني كما يسعد كافة زملائي في البرنامج العربي تنظيمنا لهذا المهرجان بالتعاون مع المنظمة السودانية لحقوق الإنسان والمجموعة السودانية لضحايا التعذيب ، وذلك إيمانا منا بأهمية أن يتمتع كل مواطن سوداني وعربي بكافة حقوقه الأساسية وانطلاقا من إحساسنا العميق بمعاناة نشطاء وشعب السودان طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ وحتى اليوم .

تلك المعاناة التي حاولنا رصدها وتوثيقها في تقرير السودان " نشطاء بلا حقوق" سواء كان معاناة بسبب القوانين الناظمة لهذا الشعب الشقيق أو معاناة بسبب الممارسات المتعسفة للسلطات السودانية تجاه نشطاء وشعب السودان ، وأود في البداية تقديم الشكر الخالص لكل من ساهم وعاون فى خروج التقرير بهذه الصورة التي بين أيديكم فأقدم الشكر للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان فرع السودان وإلى الدكتور حموده فتح الرحمن الأمين العام للمنظمة السودانية فرع القاهرة والدكتور محجوب التيجانى رئيس المنظمة السودانية وكافة الزملاء فى البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.

السادة الحضور:

الزميلات والزملاء نشطاء حقوق الإنسان من جديد ومرات ومرات نؤكد على أننا سنظل وسنستمر في الدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان العرب ضد كافة أشكال الانتهاكات التي يتعرضون لها وبهم ومعهم سيواصل البرنامج عقد مهرجاناته التضامنية فى كل بلد عربى ومع كل ناشط عربي إلى أن تأتى اللحظة التي يمارس فيها نشطاء حقوق الإنسان عملهم بحرية تامة ودون مضايقات وحتى تأتى هذه اللحظة التى نجبر فيها كل حاكم عربي على احترام المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة الإعلان العالمي لحماية نشطاء حقوق الإنسان .

ومن هذا المنبر نطالب كافة الحكومات العربية بالتصديق على إعلان حماية نشطاء حقوق الإنسان والالتزام ببنوده ومواده ومن هنا أيضا نطالبهم باتخاذ جميع الخطوات الإدارية والتشريعية التي تكفل تمتع المواطنين العرب بكافة حقوقهم وحرياتهم الأساسية والعمل على وضع هذه الحقوق والحريات فى صلب القوانين والتشريعات الداخلية لكل الأقطار العربية

وإننا في البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان نؤكد عزمنا على تطوير آليات التفاعل والتضامن مع النشطاء السودانيين والشعب السوداني في مواجهة الانتهاكات البشعة التي يتعرض لها على يد السلطات السودانية متخذين في ذلك تفعيل كافة البرامج والآليات التي من شأنها توثيق وعرض ونشر الانتهاكات على أوسع نطاق وإننا نؤكد أن أبواب البرنامج العربي ستظل دوما مفتوحة سندا ودعما لحركة حقوق الإنسان السودانية والعربية .

وختاما :

التحية والتقدير لكل من ساهم ودعم هذا اليوم وأخص بالشكر المنظمة السودانية لحقوق الإنسان عامة والدكتور حموده فتح الرحمن (الأمين العام للمنظمة

السودانية)خاصة ،والمجموعة السودانية لضحايا التعذيب عامة والأستاذ حسين محيى الدين (منسق المجموعة السودانية لضحايا التعذيب)خاصة .
الشكر الجزيل للسيد الصادق المهدى والسيد فاروق أبو عيسى والسيد التيجانى الطيب بابكر،السيد فاروق أحمد آدم ، والسيد حيدر إبراهيم على ، السيد عبدون أقاو لمشاركتهم وإيانا هذا اليوم.
وأكرر ترحيبى بكم مرة ثانية وها هو التقرير بين أيديكم نرجو أن يكون بمثابة صرخة فى أذن السلطات السودانية لتعمل على خلق المناخ المواتى لتمتع المواطن السودانى بكافة حقوقه وحرياته وممارستها.

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان

كلمة المنظمة السودانية لحقوق الإنسان – القاهرة

أحييكم أطيب تحية وأرحب بكم وأحيى معكم وعبركم أبناء الشعب السوداني الكريم بالداخل والخارج والذين يشاركوننا فعلا وقولا التقدير للأخوات والإخوة فى البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان على هذه المبادرة والمبادأة التي تعبر بصدق عن عمق العلاقات التي تربط بين النشطاء والمنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان فى وطننا العربي وتؤسس وتبشر بمستقبل مشرق لحركة حقوق الإنسان العربية وعلى أساس راسخ من التعاون والتكاتف يستند على تقاليد التضامن بين البشر ولخيرهم .

إن مرور عشرة أعوام على استيلاء السلطة الحالية على الحكم فى السودان ليس بالمناسبة السعيدة بأي حال خاصة بالنسبة لنا في حركة حقوق الإنسان – فهي سنوات من التدهور المريع في أوضاع حقوق الإنسان للدرجة التى أضحى فيها السودان من بين الدول القليلة التي تشكل قاسم مشترك فى النشرات الإعلامية ، ومحور لمعظم النداءات والمناشدات والإدانات الصادرة من الأمم المتحدة وهيئاتها ومنظمة الوحدة الأفريقية وهيئات ومؤسسات العديد من الدول والتجمعات الإقليمية والدولية ، لا لسبب إلا لكونه البلد الأكثر انتهاكا وتعديا على حقوق مواطنيه وجيرانه والأكثر إصرارا على السير في طريق القمع والعسف والبطش بشعبه ، ولا أود أن أدخل في تفاصيل ذلك ، فالتقرير الذي أعده البرنامج العربي عن الانتهاكات خلال السنوات الماضية يعكس جانبا قليلا من الصورة القاتمة خاصة وأن البرنامج معنى في الأساس بالدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان ، فعملية حصر الانتهاكات والتجاوزات خلال العشر سنوات الماضية ليست باليسيرة وتحتاج لجهد كبير جدا وزمنا قد يمتد لسنوات طويلة ، وقطعا أن يتم حينئذ حصر كل الانتهاكات ، ولكن رغم ذلك يبقى هذا الجهد المقدم بين أيديكم جهدا مقدرا وكبيرا ، نأمل في تضافر الجهود مستقبلا حتى يتم حصر الانتهاكات التي ارتكبت بحق السودانيين جميعها .

الجمع الكريم:

أنه لما يسعدنا ويشرفنا جدا أن يتم هذا اليوم بمشاركة القوى السياسية السودانية المؤمنة بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فبالرغم من أننا منظمة مستقلة لا تضع تولى السلطة من بين برامجها ولا همومها ولا تتدخل بأي قدر في النشاط السياسي ولا تسمح بتداخله أو تقاطعه مع نشاطها ، إلا أننا شئنا أم أبينا نؤثر ونتأثر بالسياسة والساسة بمقادير متفاوتة ، فنحن من جانب لا يمكن أن ننسلخ من قضايا وهموم شعبنا ، من جانب ، ومن جانب آخر فإن السواد الأعظم من عضويتنا ينتمون لأحزاب وفعاليات سياسية وناشطون فيها ، إلا أنهم يلتزمون الحيادية الجادة والصارمة في دفاعهم عن حقوق السودانيين الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك بغض النظر عن جنسهم – لونهم – عرقهم – دينهم أو انتماؤهم السياسي .

ووفق هذا الالتزام الصارم سعينا للتواصل لخلق أرضية مشتركة للحوار مع الجميع بما فيهم النظام الحاكم إلا أنه أغلق وبإصرار شديد كافة قنوات الحوار

والتفاهم بل ذهب أبعد من ذلك ووضعنا فى قائمة الخونة والعملاء والمأجورين.
إننا نأمل صادقين فى أن يكون هذا اليوم هو بداية حقيقية وجادة لتعاون مثمر مع القوى السياسية لتحقيق فعالية واستقلالية المنظمات الأهلية الآن ومستقبلا من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان ونتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه علاقتنا بكم يومية وقائمة على تقدير كل منا لدور الآخر المستقل ونكرر في هذه المناسبة مطالبنا التي رفعناها في مذكرتنا لكم بتاريخ ٨ مارس ١٩٩٨ والتي تتلخص في التالي :

- الاعتراف بأهمية الدور الرقابي المستقل للمنظمات الأهلية
- إنشاء لجان الحريات وحقوق الإنسان داخل فعاليات التجمع
- دعم نشاطات المنظمات الأهلية بتفريغ بعض العضوية
- دعم مشاركة النشطين في مجال حقوق الإنسان لحضور الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية
- التواصل الدوري عبر اللقاءات المشتركة الإشارة في الدستور والقوانين الانتقالية واللاحقة في حرية تكوين ونشاط المنظمات الأهلية – دون تدخل – وتشكيل مجلس لحقوق الإنسان ، وإنشاء محاكم ونيابة خاصة بحقوق الإنسان .

السيدات والآنسات والسادة:
إننا بمناسبة مرور عشرة سنوات على السلطة الحالية نطالب بشدة إدانة الانتهاكات التي ترتكب في حق السودانيين وباستعادة الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وإلغاء كافة البنود المقيدة للحريات في الدستور والقوانين وضمان المشاركة السياسية الفاعلة والحرة القائمة على المساواة وحل الأجهزة القمعية وإطلاق سراح سجناء الرأي والضمير وإلغاء كافة الأحكام السياسية وندعو كل أصحاب الضمير الحي للمساعدة في وقف الحرب والعمل على درء الآثار السالبة المترتبة على استمرار الحرب.

المنظمة السودانية لحقوق الإنسان - القاهرة

كلمة المجموعة السودانية لضحايا التعذيب

الزملاء بالبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
الزملاء بالمنظمة السودانية لحقوق الإنسان – القاهرة
السادة الضيوف الكرام:
التحية لكم جميعا ...

منذ استيلاء الحكومة الحالية على السلطة في بلادنا أصبح هناك واقعا آخر يختلف في سماته عن كل الحقب التاريخية التي مرت على وطننا الحبيب في نظام حكم يتبع المنهج الإقصائى فكرا وممارسة دون أن يراعى الفوارق الدينية والثقافية والعرقية والقفز عليها بمنهج موغل في الرجعية وإضفاء الصبغة الدينية عليه والدين منها براء .

وابتدعت الحكومة السودانية في خلال عقد من الزمان كثير من الأساليب المذلة لكرامة الإنسان منتهكة بذلك الدساتير والقوانين الوضعية والشرائع والوجدان السليم والعهود والمواثيق الدولية التي وقعت عليها حكومة السودان فى تحدى أجوف للمجتمع الدولي.

واصلت الحكومة السودانية انتهاكات حقوق الإنسان ضد المشكوك في أمر معارضتهم للحكومة السودانية ولنشطاء تعرضوا لانتهاك حقوقهم الأساسية منهم القياديين من الأحزاب السياسية والطلاب والعاملين والمزارعين والنقابيين والأطباء والمحامين ورجال الأعمال ، واستمرت بممارسة الاعتقال دون محاكمة أو اتهام ودون اتباع الإجراءات القانونية وفترات الاعتقال تتراوح بين أيام قليلة إلى عدة شهور بالإضافة إلى التعذيب والمعاملة السيئة وفى كل الأحوال فإن المقبوض عليهم بواسطة قوات الأمن يؤخذون إلى أماكن غير معروفة ومراكز الاعتقال هذه توجد في مدينة الخرطوم والمدن الرئيسية هؤلاء الأفراد تعرضوا للتعذيب وأشكال أخرى من القسوة البدنية والنفسية .

وتعرف تلك الأماكن كما هو معروف عندنا بيوت الأشباح ، ومواصلة للحملة الدولية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان فإن كثير من المواقع من بيوت الأشباح أصبحت معروفة على كل حال فإن الحكومة السودانية نقلت عمليات التعذيب إلى مراكز اعتقال جديدة في مواقع غير معروفة ومن المعروف فإن أوضاع الاعتقال فى السودان شديدة القسوة حيث مساحة الزنزانة لا تتعدى ٣ فى ٥ متر ولا توجد إضاءة ولا يسمح بالغسل إلا مرة واحدة فى اليوم وفى بعض الحالات خاضعة لمزاج الشخص القائم بالحراسة بمعنى أنها لا تعامل كحق وهذا في ظل أماكن الاعتقال المعروفة كسجن كوبر مثلا أما مراكز الاعتقال المسماة بيوت الأشباح لا يتوافر فيها أي قدر من الكرامة والإنسانية ، وتم رصد أكثر من مائة وخمسون حالة اعتقال من مختلف الفئات منذ مطلع عام ١٩٩٩ ولفترات مختلف وأكثر من ٥٠% منهم تعرضوا للتعذيب وهناك على الأقل ثمانى طرق للتعذيب البدني وأثنى عشرة طريقة للتعذيب النفسي تم رصدها وقد مورست ضد المعتقلين منها على سبيل الذكر الحجز بأعداد كبيرة فى زنزانات ضيقة ، والجلد والإجبار على الوقوف فى الشمس لفترات طويلة ، الصدمات الكهربائية ، ربط

الأعين لفترات طويلة ، ووضع الثلج في الرقبة والأرجل ، الرش بالمياه الباردة والتعليق من المروحة ، الحرق بالمكواة ، تعليق الأيدي إلى أعلى لفترات طويلة ، الاغتصاب ، والاتهامات الصورية وغيرها من الطرق التي ابتدعتها الحكومة السودانية.

السادة الضيوف الكرام :

إن أوضاع حقوق الإنسان ما زالت متأرجحة فى السودان بالرغم من إعلان الحكومة السودانية بإجازة الدستور وقانون التوالي السياسي وإعادة الديمقراطية إلا أن المعلومات المتدفقة من السودان كشفت عكس ذلك تماما ، بمعنى أن الحكومة السودانية حاولت ومازالت التحايل والالتفاف عن تعزيز وتحسين أوضاع حقوق الإنسان المعروف بشأنها للكافة وذلك بطرق وأشكال مختلفة اعتقاداً منها بأنها يمكن أن تخدع المجتمع الدولي والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان والرأي العام الداخلي والخارجي وذلك بممارسة أوضاع مختلفة قليلا عن السابق ومن الطرق التي انتهجتها الحكومة السودانية على سبيل المثال لا الحصر هي تغيير معظم بيوت الأشباح التي تم اكتشافها وإعلانها للرأي العام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان وذلك بعمل مراكز جديدة وقصر فترات الاعتقال لمدة قصيرة حتى يصعب اكتشافها ويسهل الانتقال منها إلى مواقع أخرى وتكثيف هذه المراكز في كل مواقع المدن الكبيرة في السودان وتكشف لاحقا أن هناك الكثير من المنازل المملوكة لأجهزة الأمن المتعددة تحت مسميات وأسماء كثيرة حتى يتم تضليل الرأي العالمي والمحلى وأيضا من الأساليب التى انتهجتها الحكومة السودانية باتباع أسلوب الاعتقال التحفظي لفترات قصيرة وبشكل متواصل ومعظم فترات الاعتقال وليس جميعها تتراوح ما بين أسبوع وعشرة أيام ولكن يجب أن نلفت الانتباه أن هذا الإسلوب غير متبع مع كل الفئات من المعتقلين السياسيين إنما يشمل في كل الأحوال القيادات الوسطية والفئات الأخرى يتم إتباع الإسلوب التقليدي معهم فى بعض الأوقات أي الاعتقال لفترات طويلة ، وأمر آخر تمارسه الحكومة السودانية وهو لصيق بالمنهج السابق وفى اعتقادنا هو اعتقال لتقييد حرية المستدعى ويتمثل في استدعاء الشخص وبقائه في مباني لفترات طويلة جلوساً ، وفى رصدنا لهذه الظاهرة وجدنا إنها تتم بشكل يومي للسياسيين والنقابيين وناشطى حقوق الإنسان وتتم في مراكز كثيرة ومتغيرة وأيضا من أساليب الالتفاف التي انتهجتها الحكومة السودانية بانتهاك أوضاع حقوق الإنسان هو التمادي في هذه الانتهاكات والتعديات على الحقوق السياسية وتقنينها في القوانين واللوائح الصادرة من السلطة التنفيذية سواء بالمراسيم الدستورية أو القوانين أو اللوائح في تدرج قانوني معيب أصلا ومن هذه القوانين الدستورية قانون التوالي وقانون المحاماة ، قانون الصحافة ، قانون الأمن الوطني ، قانون النقابات ،قانون الانتخابات ، واللوائح المنظمة ، وقانون النظام العام وغيرها من القوانين ورغم محاولات الحكومة السودانية بوضع المساحيق الكثيرة والالتفاف حول المصطلحات القانونية إلا أن هذه القوانين ليست إلا تكريسا لأوضاع حقوق الإنسان المتردية منذ ٣٠ يونيو وبالرغم من أن الحكومة السودانية حاولت تسويق القوانين سيئة السمعة خارجيا أو إضفاء الطابع الديمقراطي عليها والغش

في ترجمتها إلى اللغات الأخرى إلا أنها بنفسها لم تستطع الصبر عليها والمثال الواضح فى ذلك التزوير الكبير الذي تم في انتخابات نقابة المحامين الأخيرة دون أن يهتز لها جفن أو تسعفها قوانينها سيئة السمعة وهذا الحادث يكشف لنا زيف ادعاءات الحكومة السودانية بالقوانين الديمقراطية والنظام الديمقراطي في أن الحكومة لم تسمح بتداول مجلس نقابة المحامين وحرية العمل النقابي في نقابة واحدة فهل تسمح بتداول السلطة وهى على رأسها.

الزملاء الأعزاء :

الضيوف الكرام:

إن الأوضاع المتردية لأوضاع حقوق الإنسان في وطننا تحتاج لتضافر كل الجهود من ناشطي حقوق الإنسان في الداخل والخارج ومن كل المهتمين بالشأن السوداني بتفعيل دورهم بمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان وبخلق آليات متعددة تساعد في رصد الانتهاكات بدقة الاستفادة القصوى من وسائط المعلومات الحديثة والعمل على تبادل المعلومات بالسرعة المطلوبة لأنه العامل الحاسم في الحد من استفراد الحكومة بضحاياها ومن هنا أناشد الزملاء العاملين بالداخل والخارج من فتح ملفات جرائم انتهاك حقوق الإنسان وأكثر تحديدا جرائم التعذيب ورصد العناصر التي قامت بهذه الجرائم ونشر أسمائهم عبر شبكة المعلومات والإعلام ومطاردتهم أينما كانوا في الوقت الحالي ومستقبلا حتى لا تكون جرائمهم أثر بعد عين ، وليكون وطننا واحة للسلام والتنمية والديمقراطية.

وفى الختام لكم التحية جميعا

المجموعة السودانية لضحايا التعذيب

تقليد رائع

*إلهام عبد الوهاب

باسم كل نشطاء حقوق الإنسان باليمن نعلن تضامننا مع الشعب السوداني الشقيق حتى يعبر هذا المنحنى الخطير للتمتع بكامل حقوقه وحرياته التي لم تعد في عصرنا ترفا ولا رفاهية ، بل صارت إحدى ركائز المجتمعات الديمقراطية الحديثة ولم تعد تمنح من الحاكم ، بل أصبحت حقا للشعب يعمل الحاكم على مخافة كافة حقوقه والعمل على ضمان تمتعهم بهذه الحقوق وممارستها ممارسة كاملة وغير منتقصة .

وإني أطلب من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان أن يستمر في هذا التقليد الرائع وأن يدرج على أجندة أعماله " أيام التضامن " مع الشعوب في كل قطر عربي خاصة وإننا جميعا نعيش واقع عربي تسوده فلسفة انتهاك السلطات العربة لحقوق الإنسان ، ولكن بدرجات متفاوتة من قطر لقطر .

نحييكم باسم كل نشطاء اليمن ولتسود الحرية الديمقراطية جميع الشعوب العربية وأحيي أيضا المجموعة السودانية لضحايا التعذيب والذي كان لي شرف اللقاء بهم في ١٩٩٧ وقد تم نقلي لتجربتهم في مجال التعذيب لليمن وكانت تجربة ناجحة أيضا .

مرة أخرى أعبر عن شكري وتقديري لكل الحاضرين وأعبر عن تضامننا جميعا في اليمن – نشطاء وكل المناضلين من أجل حقوق الإنسان في كل الوطن العربي .

---

* منسق البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان فى اليمن وعضو اللجنة الاستشارية للبرنامج

أزمة تداول السلطة من منظور حقوق الإنسان
في السودان

نجيب الخير *

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وإننا في حزب الأمة ظللنا نتابع بإعجاب شديد الجهود التي يقوم بها البرنامج ، ونرحب بتضامنه مع القضية السودانية ، وهو تضامن هو أهل له والقضية السودانية العادلة هي أيضا أهل لهذا التضامن .

أزمة طاحنة لحقوق الإنسان منذ الاستقلال :

السودان – كما تعلمون – قد مر بعدة أنظمة حكم تفاوتت من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وحقيقة الأمر أن السودان قد جرب اليسار وقد جرب اليمن ومر بستة عشر عاما من الديكتاتورية – نظام مايو - الذي تعددت ألوانه من ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى ٦أبريل ١٩٨٥ وقد مارس النظام العديد من انتهاكات حقوق الإنسان والتي سجلتها منظمات حقوق الإنسان والذين مورست ضدهم هذه الانتهاكات لازالوا أحياء ولا زالوا شاهدين على بشاعة وجسامة هذه الانتهاكات التي لم تكن في الحقيقة قاصرة على هذا النظام فحسب ، بل أزمة حقوق إنسان طاحنة منذ الاستقلال وهذه الأزمة ربما يكون مصدرها في المقام الأول هو عدم تداول الالتزام بالتداول السلمي للسلطة ، هذه المحنة التي تفاقمت ووصلت ذروتها بوصول نظام الجبهة الإسلامية للسلطة في ٣٠ يوليو ١٩٨٩ وبالغم من أن الجبهة الإسلامية نفسها قد ترعرعت ونمت في ظل النظام الديمقراطي ، عندما بدأت مرحلة تنظيم الإخوان المسلمين ثم مرحلة جبهة الميثاق ثم الجبهة الإسلامية تنمو وتكبر في الفترة الديمقراطية حتى أصبحت أكبر ثالث حزب في البلاد ولقد ذاقت الجبهة الإسلامية " حلاوة الديمقراطية " ولكنها نسيت شيئا واحدا أن الذي يرغب في مذاق العسل عليه ألا يحطم خلية النحل.

الديمقراطية والنظام التعددى كخلية النحل ، هو حركة دائمة التنافس وهو حركة دائمة من الجهد والاجتهاد بين الفصائل السياسية ، فيه الفوز والخسارة ، والعلو والهبوط والذي يربح في النهاية هو الذي يوظف نفسه ويهيئها على قبول القوانين التي تحكم أطر النظام الديمقراطي ، وإذا

---

* عضو المكتب التنفيذي لحزب الأمة السوداني - نائباً عن السيد / الصادق المهدى

صبر الفرد على هذه القوانين فأنه قطعا سيفوز بثقة شعبه ، أما إذا ضاق صدره بالديمقراطية ، عندئذ ليس هناك شيء في الدنيا أسهل من أن تقوم بانقلاب عسكري.
وفى تاريخ السودان ، كم من الأحزاب الصغيرة التي استطاعت أن تقوم بانقلاب عسكري وأن تصل إلى السلطة ، فليس الانقلاب العسكري أمرا صعبا الصعب أن تحظى بثقة الجماهير خلال ما قمت به من انتهاج للقوانين والديمقراطية .
الجبهة الإسلامية وعشر سنوات من الانتهاكات الجسيمة :
كما هو معروف فإن الجبهة الإسلامية حين تأكد لها أنها من القوة بحيث تستطيع أن تطيح بالتجربة الديمقراطية ٦أبريل ١٩٨٥ – ١٩٨٩ ، قامت بتدمير الانقلاب العسكري الذي أوصلها للسلطة وهى الآن في السلطة منذ ٣٠ يوليو ١٩٨٩ وعلى الرغم من أن نظام الجبهة الإسلامية قد تجاوز العشر سنوات اليوم إلا أنه لم يحظى بثقة الشعب السوداني وفى الوقت الذي واصل هذا النظام عبر (كلاشينكوفه و بندقيته) الحفاظ على سلطته رغم سقوط كل شعاراته ولقد مارس هذا النظام طوال العشر سنوات الماضية أبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان فلقد قام بنفى الآخر ومارس تجارة الرقيق وقام بانتهاكات فظة ضد حقوق المرأة كما قمع الحركة الطلابية وقام بتصفية القوات المسلحة من كل العناصر غير الموالية كما صفى الخدمة المدنية من النشطاء السياسيين بدعوى الصالح العام وشن حرب تدميرية واسعة لشعبنا في الجنوب هذه الساسة المعادية لحقوق الإنسان والتي انتهجتها طوال السنين الماضية إلا أنه في العامين الماضيين قام النظام بمحاولة تحسين صورته القبيحة أمام الرأي العام العالمي وهى المحاولة التي حسبها الكثيرين انعكاس لتغيرات في نهج النظام ، وحقيقة أن الصورة الآن لممارسات حقوق الإنسان في السودان والانتهاكات التي عرف بها النظام اقل سفورا مما كان عليه الحال فيما قبل ، وقد يكون النظام محقا حين يقول له بأن أوضاع حقوق الإنسان ليست أكثر سوءا من أوضاع حقوق الإنسان في عدد كبير من دول الجوار ، ولكن إذا أخذنا حقوق الإنسان بالمعايير والمقاييس الدولية فإنها ولا شك تعد صارخة وتستحق الشجب والإدانة وإذا ما قارننا أوضاع حقوق الإنسان في السودان اليوم بأوضاع حقوق الإنسان قبل ٣٠ يونيو ١٩٨٩ ، سندرك أي تدهور وتراجع قد حدث لهذه الحقوق .
وواقع الحال أن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة رغم صدور الدستور ورغم صدور قانون التوالي ، وهذه الانتهاكات تمارس لذات الأهداف التي مورست من أجلها منذ الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ، إن الفرق الوحيد يكمن في أن النظام أصبح الآن أكثر إدراكا لأهمية الرأي العام العالمي وضرورة إرضائه ومهادنته.
فيتحدث نظام الجبهة الإسلامية عن استعداده للتوصل لحلول سلمية ، عبر مسالك تفاوضية وإلى استعداده لبسط الحريات وهو استعداد لا يمكن الحكم عليه إلا من خلال الممارسات الفعلية والإعلانات المتفاوتة التي تصدر عنه .
لقد مارس نظام الجبهة الإسلامية خلال هذه العشرة سنوات الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان ، ومن المعروف أنه خلال العشرين سنة الماضية كانت كل من

الشيوعية والفاشية قد حرصت على تقديم أيديولوجيات ومؤسسات لاحتكار السلطة ونفى الآخر ، إلا أن نظام الخرطوم يؤمن بأيديولوجية نابعة من أزمات تاريخية مختلفة ، احتضنت الكثير من آليات منهج الشمولية الحديثة ويؤمن في نفس الوقت بقوامته الأخلاقية على الآخرين وحقه المشروع في إقصائهم ، لأنه يتحدث نيابة عن الله ، هذا الإدعاء الثيوقراطى يتنافى تماما مع قيم وروح الإسلام الذي يعتبر الدولة مؤسسة مدنية فى المقام الأول ، ولقد قام النظام من أجل ترسيخ نظام الثيوقراطى هذا بتصفية القوات المسلحة كما قام بتصفية قيادات الإدارة وإضافة إلى ذلك قام بحل جميع النقابات والاتحادات المهنية وإنشاء نقابات واتحادات بديلة لها، وخلال العامين المنصرمين ، قام النظام بحملة إعلامية مفادها أن عهد انتهاكات حقوق الإنسان في السودان قد انتهى ، ولكن في ٣٠ يونيو ١٩٩٨ أعلن النظام أنه اكتشف قنابل مزروعة في مواقع من العاصمة وروج الاتهامات لعدد كبير من المواطنين وقام بعرضهم في التليفزيون ، وأعلن قبل محاكمتهم عن عزمه بتوجيه العقاب الرادع لهم ، وتعرض هؤلاء المعتقلين لأبشع أنواع التعذيب ومات اثنان منهم تحت وطأة التعذيب ، وتم اعتقال اثنين من قيادات حزب الأمة هما" الحاج عبد الرحمن نقد الله ، والشيخ عبد المحمود أبو " فى إطار هذه الحملة ، ولقد تعرض لأقسى أنواع التعذيب النفسي والجسدي ، إلى أن قام النظام بإطلاق سراحهما دون استجواب أو محاكمة وكذا فعل لإمام مسجد الأنصار الشيخ أوم احمد يوسف ، والغريب في الأمر أن النظام اليوم يفاخر بأنه لم يعد لديه أي معتقلين سياسيين ، وهذا إدعاء غير صحيح ، فهناك مجموعات متعددة من السياسيين يتم اعتقالهم ويطلق سراحهم بغرض منع تواجدهم فى أزمنة وأماكن ومناسبات معينة مثلما حدث مع اللجنة التنفيذية المنتجة لاتحادات العمال فى ١٩٩٨ والذين أجبروا على الحضور لمكاتب الأمن كل صباح ويستبقونهم حتى المساء وهكذا ما زال النظام يمارس التجسس على المواطنين عبر تكوين شبكات التجسس والتلصص والمعلومات ويصادر حق المواطنين في التجمع ففي ٢٦ يناير ١٩٩٩ اقتحمت عناصر الشرطة وميليشيات الجبهة تجمع للأنصار وعناصر حزب الأمة حين كانوا يحتفلون بذكرى تحرير الخرطوم ، وقامت سلطات الأمن بمنع الاحتفال واستخدمت القوة لتفريق المجتمعين ، أيضا في أعقاب أحداث إقليم دارفور قدم عدد من أبناء الإقليم مذكرة تتضمن تحليلا للأوضاع المأساوية التي ارتكبتها السلطة والتي تعد خرقا وانتهاكا جسيما لحقوق الإنسان حين أقدمت على تفريق اجتماع سلمى بالقوة ، كما تناولت المذكرة أن النظام قد مارس الاسترقاق وهى الآن مهمة تلصق بالنظام في المحافل الدولية ، كما يؤمن النظام بالمفهوم التقليدي للجهاد كما تقدم عبر الفكر اللاهوتي القدم ، وهو لظروف تاريخية يقدم على فكرة تقسيم العالم في إقليمين دار السلم ودار الحرب ، فإعمال مبدأ الجهاد الذي يؤمن به هذا النظام يتطلب صراعا يحسم عبر الجهاد للمصلحة الرئيسية .

منهج النظام يتضمن الاسترقاق واسترقاق الأسرى ، منهج الجهاد يتضمن استغلال الأسرى والاستيلاء على ممتلكات الخصوم واعتبارها غنائم ولقد سبق وأن أوضحنا في أكثر من مكان أن الجبهة الإسلامية قد أعلنت الجهاد ضد

معارضيها دون تغير في متطلبات مفهوم الجهاد الموضوعية ، لذلك فإن الكثير من أنصار النظام قد تعاملوا مع الجهاد الذي أعلنته بذات المفهوم التقليدي الذي بلوره الفقهاء والأقدمين ، حقيقة أن النظام لم يطبق أي قانون يبح الرق في السودان إلا أن أعمال إعمال المفهوم التقليدي للجهاد ينتج عنه استرقاق المنتصر للمهزوم.

ونظام الجبهة الإسلامية لا يتقيد بالقوانين واللوائح الأخلاقية التي تحكم أطر الحرب الحديثة ، لذلك فإنها كثيراً ما تقوم إما بتصفية الأسرى أو في بعض الحالات تحتفظ بهؤلاء الأسرى وتعرضهم لأبشع أنواع التعذيب ، فعلى سبيل المثال فى ٢٤ ديسمبر ١٩٩٧ قام النظام بأسر مجموعة تابعة لجيش الأمة للتحرير فى الإقليم الشرقي تتكون من خمسة أفراد هم الهادي أحمد خضر ، عمر محمد على ، الجعلى وعباس مصطفى والخير صادق حسن موسى ، وقام النظام بعرض هؤلاء الأسرى فى التليفزيون ، ولكن حتى الآن لا نعلم مكان هؤلاء الأسرى ، والنظام يمارس الاضطهاد الديني وههذ الممارسة تأتى في سياق إنكار حقوق الآخرين في النشاط السياسي ومصادرة حقوقهم ومنعهم القيام بأي نشاط يعتقد النظام أنه ربما قد يقودهم إلى السلطة وكذلك يمارس النظام قمعه وانتهاكاته غير المحدودة فى مجال الحركة الطلابية ولعل ما تعرض له مرشحي اتحاد الطلاب لجامعة أم درمان الإسلامية من تعذيب بصورة بشعة كما يمارس النظام الاضطهاد الاقتصادي فقد احتكر العديد من الأنشطة الاقتصادية كل هذه الأمثلة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان تؤكد بأن النظام فى الخرطوم لا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولن يفتح مجالا لهذا التداول وإذ كنا مؤمنين أن هذا النظام في الخرطوم لا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ولن يفتح مجالا لهذا التداول.

وإذ كنا نؤمن أن هذا النظام لا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة ، فلماذا نتحدث من هذا النظام لماذا نفاوض ؟ إذن ؟ إذا كانت هذه قناعته ، هذا الأمر قد طرح بصورة موسعة فى الاجتماع الأخير للتجمع الوطني الديمقراطي ، أطر محددة وشروط محددة إذا وافق عليها النظام يترك الحوار مفتوح وإذا لم يوافق بها النظام فليس هناك حديث عن إمكانية تداول للسلطة .

الأوضاع الاقتصادية والسياسية وأثرها على الديمقراطية وحقوق الإنسان فى السودان

التيجانى الطيب *

ارتبطت الحركة الوطنية السودانية منذ نشأتها في جوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقابية بنضالها الديمقراطي في سبيل إعمال الحقوق الإنسانية ، فلقد ناضلت الحركة الوطنية ضد سلطة استعمارية غاشمة وكان جهاز الدولة الاستعماري بكل قوانينه وأجهزته وأدواته من خدمة مدنية إلى أجهزة أمن إلى جيش كل ذلك كان موجها بصفة خاصة لقمع الشعب السوداني ، لقد كانت مؤسسة للقهر الشامل وللإخضاع ، ومع إرهاصات الحرب العالمية الثانية التي كانت تتسم بطابع ديمقراطي ضد الفاشية والنازية حاولت الدول الكبرى اجتذاب شعوب المستعمرات وشعوب البلدان التابعة بأن تشارك في الحرب ، ولذلك أعلنت عن إعطاء حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب لكل الشعوب المستعمرة وقد أدى ذلك إلى نهوض في الحركة الوطنية في آسيا وفى الشرق الأوسط وأقرت بدورها على الوضع في السودان فتأسس مؤتمر الخريجين ١٩٣٨ ونهضت الحركة الوطنية السودانية من جديد بعد هزيمتها عام ١٩٢٤ وقدم مؤتمر الخريجين مذكرته الشهيرة والتي قامت على مبدأين حق تقرير المصير من جهة ومن جهة أخرى أنه لا يلزم الأفراد بواجبات طالما ليس لهم مؤسسات تمثيلية أو مؤسسات نيابية .

وكتب الأستاذ أحمد يوسف هاشم سلسلة مقالات قوية ، انتقد فيها حكومة المفتشين القائمة على القهر فى السودان وكذلك جهود الأستاذ أحمد خير الله فى كشف مآسي الإنجليز في السودان عام ١٩٤٥ وذكر فى كتاباته كل ما تعلق بالقمع والقهر .

واستطاعت القوى الحديثة في السودان في تلك الآونة فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن تتحمل وتحول النضال الوطني في سبيل الديمقراطية من نضال للمثقفين وحدهم إلى نضال جماهيري واسع يمارسه الناس في عملهم اليومي وبالتالي بدأت حركة نهوض الاتحادات الطلابية واتحاد الشباب واتحادات النساء والحركة النقابية ومشاركة الموظفين فى العمل السياسي .

ولقد لعب الحزب الشيوعي دورا أساسيا في هذا النهوض لانتزاع الحقوق والحريات الديمقراطية ، وأنا هنا كعضو مؤسس للحزب الشيوعي ، أشعر بالاعتزاز الشديد لأن الحزب الشيوعي قام بذلك دون سند أو قبيلة أو طائفة وحتى بدون أن تكون لديه شخصيات ذات نفوذ اجتماعي أو مالي ، لقد كنا مجرد شباب بسيط من عائلات فقيرة ، ولكن ليس أمامنا وأمام الحزب إلا أن ننظم الجماهير الحديثة من طلاب وعمال ومزارعين ومثقفين وطلائع النساء .

وكان على الحزب الشيوعي أن يطرح إلى جانب القضايا الوطنية العامة أيضا قضايا هذه الفئات ولذلك فقد نظم هذه الفئات فى نقابات واتحادات مزارعين ونقابات عمال واتحادات طلابية وخلافه .

---

*عضو هيئة القيادة بالتجمع الوطني الديمقراطي ، أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

هذا النضال من أجل التنظيم ، كان يمثل فى جوهره إيقاع الصراع ضد كل ما تمثله من قل سلطة المستعمر ، ولكنها انتزعت حقوقها انتزاعاً لقد كان حق تنظيم الأحزاب ، التظاهر ، الكتابة ، المنشورات الليالي السياسية ، كل هذه الحقوق ممنوعة منعا باتا ، ولكن عندما انتزعتها الحركة الوطنية ومارستها سكنت الدولة الاستعمارية مرغمة بهذه الحقوق المكتسبة أو المنتزعة اكتسبت الحركة الوطنية مزيدا من الحرية إلى أن تحقق الاستقلال ، والغريب في الأمر أن كل القوانين المقيدة للحرات ظلت مجسدة في أجهزة الدولة وأدواتها بعد الاستقلال .

لقد ورثت الدولة السودانية المستقلة كل متعلقات الدولة الاستعمارية ، سياستها الاقتصادية والتعليمية والثقافية وكذلك القوانين الاستعمارية وحدثت الانقلابات و منها الديكتاتورية وأضافت ما أضافت لهذه القوانين فمنذ أول انقلاب عسكري ـ انقلاب عبود ـ ومنذ اليوم الأول أصدر قانون " الدفاع من السودان" وقد أباح هذا القانون الاعتقال التحفظي وتقديم المدنيين لمحاكمات عسكرية ، وأباح حق التدخل فى القضاء ، وقنن الرقابة على الصحف . لقد أنشأ نظام عبود دولة ديكتاتورية فظيعة .

وواصلت الحركة الوطنية والسياسية السودانية النضال من أجل الحقوق والحريات النقابية منذ أول عهد للحكومات السودانية وكان نضالا جماهيريا واسعا للغاية اشترك فيه مئات الآلاف من السودانيين ، وكانت هناك تجارب طية وتجارب مريرة في الحرب الأهلية في الجنوب السوداني ، وكيف ناضلنا منذ هذه الحر اللعينة باعتبارها انتهاكا لحقوق جزء كبير جدا من السودان لقد كان هناك مظالم فظة في المنطقة المهشمة ، وناضلنا أيضا ضد هذا التهميش سواء كان لجزء أو أبناء وطننا .

كانت هناك انقلابات عسكرة وكان هناك نضال من أجل الانتقال السلمي للسلطة من حكومة لأخرى باستمرار كذلك ، كان هناك نضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل النظم الديكتاتورية للانقلابات العسكرية .

ومن جانب آخر شاع التخلف والفقر والتدني في الحياة والذي أدى دوره إلى انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك ليس من أجل الديكتاتورية العسكرية وإنما أيضا في ظل النظم الديمقراطية ، كان هناك انتهاكات لحقوق الإنسان . ومن المعروف أن انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الديكتاتورية العسكرية أمراً طبيعيا لا يندهش المرء له لكن الأمر الغر في السودان أنه ظل حتى في ظل النظم الديمقراطية كانت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان ، وأريد هنا أن أذكر ثلاثة نقاط كنماذج :

النموذج الأول : مأساة مجزرة مركز جودة في فبراير ١٩٥٦ أي بعد شهر واحد فقط من الاستقلال وفى زمن الحكم الديمقراطي الأول ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ .

النموذج الثاني : حظر الحزب الشيوعي وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان ١٩٦٥ وذلك أثناء حكم الديمقراطية الثانية ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩ .

النموذج الثالث : من قانون الاعتقال التحفظي ١٩٨٨ وذلك في زمن الحكم الديمقراطي الثالث ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ .

---

* مجزرة جودة أو عنبر جودة على أثر احتجاج مايربو على ٤٠٠ مزارع في مشروع الجزيرة لجأت السلطات إلى إلقاء القبض عليهم وأودعتهم مخزن للمبيدات الحشرية وخلال ساعات الحبس لقي المعتقلون حتفهم جميعا أي أن أكثر من ٤٠٠ مزارع ماتوا بالاختناق من المبيدات وكانت مجزرة عنبر جوده ذي وقع أليم على الشعب السوداني حيث تقع المجزرة عد شهر واحد من الاستقلال وعلى يد حكومة وطنية وديمقراطية.

هذه مجرد نماذج ولكنها تجارب مريرة من قبل النظم الديمقراطية وقبل أن تقوم ديكتاتورية الجبهة الإسلامية الدموية بانقلاب يونيو ١٩٨٩ .
واعتقد أن الأستاذ نجيب الخير أعطانا أمثلة واضحة وكثيرة في كلمته عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت منذ انقلاب يونيو ١٩٨٩ وحتى الآن .
ولهذا فقد أكد التجمع الوطني الديمقراطي على قضية الديمقراطية باعتبارها ركناً أساسيا للسودان الجديد وكذلك الحل الأساسي لتطور السودان في المستقبل .
نحن الشيوعيين نفهم الديمقراطية كشيء هام لنظام الحكم ، ونفهمها أيضا كحقوق وحريات للأفراد والجماعات ، ونفهمها كعلاقات اجتماعية ، كشروط للإنتاج يمارسها المزارعين والعمال والموظفين .. إلى آخره ونفهم أيضا مستوى التعليم والوعي والإدراك وأيضا مرتبط بأشياء كثيرة في حياة السودان ، في موضوع العلاقة بالطائفة ، العلاقة القبلية ، العلاقة بالروابط الجبهوية ، الروابط الأسرية لمختلف العصبيات المترسبة وهذه تتسبب في أحيان كثيرة في عدم تطبيق الديمقراطية بالمعنى الكامل للكلمة وتؤثر على ممارستنا للديمقراطية ، ولكننا نعتقد أن معارك النضال السياسي ومعارك التنوير المختلفة تترك آثارها الواضحة على السودان وتجعلنا نحن السودانيين نهتم أكثر قضية الديمقراطية والتمسك بها .
نحن نأمل أن تكون الديمقراطية بصورتها الكاملة والجيدة هي القاعدة لسودان جديد، والبعض يخشى الديمقراطية ويخشوا الإضرابات والمظاهرات .. إلخ أنهم يخشون الديمقراطية وذلك أفضل مليون مرة من كل القيود التي تحجب الديمقراطية سواء كان ذلك في ديكتاتورية عبود أو ديكتاتورية نميرى أو ديكتاتورية الجبهة الإسلامية ، ونحن نفضل أن نناضل من أجل الديمقراطية ومن أجل تعميمها وتوسيعها وذلك لأنها تعالج عيوبها وأن كل الأخطاء التي يمكن أن تحدث في الديمقراطية يمكن للديمقراطية معالجتها بمزيد من الديمقراطية .

الدساتير والقوانين السودانية في
إطار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

أ/ فاروق أبو عيسي

في البداية لا يسعني إلا أن أشكر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ، كما أؤكد سعادتي بالحضور الذي يطرح قضيتين هامتين الأولى تنوع شعب السودان الأسمر / الأبيض ، الأصفر ، الأخضر ، البنات ، الأولاد ، السيدات ، وخصوصا السمة الغالبة على الحاضرين من السودانيين أنهم من الشباب وهذه مراهنة على المستقبل ، وشيء عظيم لكل مناضل أو نشيط من نشطاء حقوق الإنسان أن رأى فيه مستقبل زاهر للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في السودان.

القضية الثانية هى وجود الإخوة والأخوات العرب وسعدت بتحية الأخت إلهام عبد الوهاب وتضامنها ، ونحن نعتز بتضامن شعب اليمن مع شعب السودان وكذلك وجود الإخوة المصريين بعدد محترم وبطريقة منظمة تؤكد عمق العلاقات التاريخية والمستقبلية بين شعبي وادي النيل في الشمال والجنوب ، ويؤكد على أنه كلما ارتبطت نضالاتنا بعضنا البعض ، كلما فتحنا الباب لمستقبل زاهر وثير ونضر لهذا الوادي الفسيح ، و قد نمتد ونسير من الجنوب أيضا لحوض وادي النيل وإلى أفريقيا كلها والوطن العربي ، ونحن نعنى كتلة اقتصادية وثقافية في هذه المنطقة.

تباهى بها الأمم ، وهذا هدف من أهداف المعارضة السودانية في التجمع الوطني الديمقراطي .

مرة أخري أؤكد على إعجابي بهذه الظواهر الإيجابية .

أما موضوعنا الرئيسي هو الدساتير السودانية فأنا أميل إلى دراسة دستور واحد والذي سنحصر أنفسنا في فترة حكم الجبهة الإسلامية هو العدو وهو الهدف خاصة أن النضال ضد نظام الجبهة وانتهاكاته لحقوق الإنسان يسير جنبا إلى جنب مع التطور المذهل في قيم وأساليب وآليات وأدوات حقوق الإنسان.

والحديث الذي ذكره الأستاذ نجيب الخير ومن بعده الأستاذ التيجاني عن النضال من أجل الحريات العامة والحقوق الأساسية ، هذه قضية ترتبط بقضية النضال من أجل التحرر الوطني من أجل الاستقلال الوطني للبلاد العربية ، الأفريقية ، فلا يوجد نضال من أجل الحريات العامة ، هذا بشكل عام ، أما الآن وبعد ظهور حركة حقوق الإنسان منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ ، وأخذت طابعها العملي والجاد في النصف الثاني من السبعينات بالتحديد منذ ١٩٧٦ ثم أعقب ذلك الجيلين الثاني والثالث .. والآن هناك تفكير في جيل رابع . إذن مفهوم حقوق الإنسان مفهوم حديث ومعاصر والإنسانية الآن تطور أساليب النضال من أجله ، ولحسن حظ الشعب السوداني أن انقلاب الجبهة الإسلامية قد جاء في زمن تقوم فيه الإنسانية والعالم بربط مفاهيم وقيم حقوق الإنسان مما يدعم ويقوى نضال الشعب السوداني ضد نظام حكم الجبهة الإسلامية ومن ناحية أخرى فإن الشعب السوداني عندما يتخلص من نظام الجبهة منوط به إرساء نوع من الديمقراطية ترتبط بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان والتي يصعب اختراقها أو انتهاكها بالمفهوم الضيق لحزب أو مجموعه أو فئة أو أيديولوجية ما .

في السابق كانت قضايا الديمقراطية هى الأرحب والأوسع من حيث الممارسة الديمقراطية وحتى الانتهاكات فالنظم العسكرية أو الديمقراطية غير شكل الانتهاكات التي رأيناها و عشناها في ظل نظام الجبهة الإسلامية .

ودائما أؤكد بالقول أنه يجب ألا ننظر لقضية حقوق الإنسان في ظل الجبهة الإسلامية كنظرتنا لقضية حقوق الإنسان في أي قطر عربي آخر ، والكثير من المتعاونين مع نظام الجبهة الإسلامية يقولون لماذا تركز على السودان فقط ، هذه الانتهاكات موجودة في كل الأقطار العربية !!

ونحن نرد عليهم هذه الانتهاكات فعلا موجودة في كل الأقطار العربية تلك فعلا حقيقة ، بل يمكن أن تكون هناك انتهاكات فى بعض البلاد العربية أثر ولكن الشىء الجديد يتمثل في أن حقوق الإنسان في السودان مرتبط بالدولة الدينية الثيوقراطية ، فى بلد متعدد الأعراق والثقافات ، فالسودان ليس فى مصر فمصر شعب موحد ثقافته واحدة ، دينه تقريبا واحد ، فيما عدا الإخوه المسيحيين وليس هناك تعدد كبير على كل حال وفى موضوع الجنس فكلهم عرب أما والسودان كما هو معروف فهو ليس كذلك ، السودان بلد متعدد الأعراق عرب في الشمال وزنوج في الجنوب وفى الغرب السوداني تداخل بين العرب و الأفارقة في شرق السودان وهجين بين العرب القادمين من اليمن ومن السعودية والأقوام السودانية التي عاشت في السودان منذ زمن ولذلك السودان مليء بأقوام متعددي السحنات والألوان.
وبالتالي متعدد الثقافات وقبلة للهجرات القادمة والتي تتنوع ثقافاتها وتقاليدها ، وينطبق ذلك على الأديان أيضا ، فهناك العشرات والعشرات من الأديان،ويتركز المسلمون في الشمال وفى الجنوب مسيحية ظاهرة وهناك أيضا مسلمن وهناك ديانات إقليمية محترمة ومقدسة لدى العديد من الجماعات فى الجنوب وغرب السودان وفى بعض مناطق شرق السودان ، فكيف شع مثل السودان تتنوع ثقافاته وأعراقه ودياناته يحكمه حزب أجندته تقوم على أساس دينى ، على أساس تغليب دين على باقي الثقافات، ألا يؤدى ذلك إلى فتح الباب أمام هذا الشعب وهذا الوطن للتفتت ، لأنه إذا أراد رفعة لواء الدين الإسلامي فمن هم ليسوا مسلمين سيتحولون إلى مواطنين من الدرجة الرابعة والخامسة والسادسة .
ومن هنا فإن تنوع الانتهاكات التي جاءت بها أجندة الدولة الإسلامية انتهاكات ذات طابع خاص وصادرة عن أجندتهم الدينة القائم على إعلاء ثقافة وعرق ودين واحد دون باقي الثقافات والأعراق والديانات فى السودان وهذا الى أدى إلى قولنا بأن السودان يواجه خطر التفتت والتمزق .. إلخ
وذلك لأن الجميع يصرون على نيل حقوقهم كاملة خاصة مع تقدم الوعي بالحقوق الإنسانية في كل العالم ، ومع وسائل الاتصال والتقدم ، أصبحت المعرفة منتشرة بين الناس .
ولا أحس أن هنا كدولة في المنطقة العربية وفى أفريقيا دولة دينية غير السودان، ولأن نظام الحكم في السودان ومن اليوم الأول أقام دولته على غرار النموذج الإيراني ، فنموذج الجبهة الإسلامية ، بالتعاون مع باقي الجماعات الإسلامية المنتشرة في العالم عمل على خلق نموذج مثال الدولة الدينية ومع محاولة تسيد هذا المثال والنموذج في كل المنطقة .
ولقد اختارت الجماعات الإسلامية السودان لشعورهم أنه الأضعف في المنطقة ولتنطلق منه أعمالهم ولذلك فقد قهرت سلطة الجبهة الإسلامية الشعب السوداني وحولت السودان إلى بؤرة لانتهاكات حقوق الإنسان.
والشيء الغريب أنه في وطن واحد ، تقدم حكومة هذا الوطن برفع شعار الجهاد مستعينة بمن هم من ديانتها على المواطنين الآخرين الذين هم ليسوا من ديانتها ومن هنا تحدث كل المصائب والانتهاكات التي كان الشعب السوداني قد انتهى منها منذ زمن .
الانتهاكات القائمة على أساس ديني أصبحت مرفوضة عالميا بموجب كل المواثيق منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لآخر وثيقة دولية.
إن النظام في السودان يتستر بالدين في القيام بكل الانتهاكات والكثير لم يستوعب ، قضية انتهاكات حقوق الإنسان على أساس ديني كذلك حجم ونوعية الانتهاكات ، فالشعب السوداني يعتاد هذا القدر وهذا النوع من الانتهاكات ما بين التعذيب حتى الموت والاسترقاق بالطريقة المخيفة التي تتم الآن في غرب وجنوب السودان ، حقا انه شيء مخيف ومخجل في نفس الوقت .
وننتقل إلى دراسة دستور ١٩٩٨ والذي شرعوا مواد التي تثبت هذه الانتهاكات ، فالمادة الثالثة (المحاكمة في الدولة لله خالق البشر والسيادة فيها لشعب السودان والمستخلف يمارسها عبادة لله وحملا للأمانة وعمارة للوطن !!) ماذا تعنى هذه المادة ؟

تعنى أن الجبهة الإسلامية تتبنى الحكم نيابة عن الله وبالتالي من يخالف النظام ويخالف الحكومة التي تعمل نيابة عن الله فهو كافر أو ملحد أو خارج عن الملة و عن الدين وهذا يؤدى إلى انتشار مفاهيم النفي والإنكار والتصفية للآخرين باعتبارهم خوارج عن الدين وعن الملة وهذا أمر خطير ولا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل نشطاء حقوق الإنسان في كل المنطقة العربية .

لقد مارست الجبهة الإسلامية قهرا غير مسبوق لا في الحجم ولا في النوع حين قررت هذا الدستور وبموجب هذه المادة التي تقنن لهذه الدولة التي تقوم على سيادة دين واحد على باقي الأديان وسيادة عرق واحد على باقي الأعراق.

ولكن ما يحدث في السودان الآن أن الطلاب هجروا الجامعة خوفا من دفعهم للحرب دون تدريب عسكري ويموت الآلاف منهم.

هدموا نقابة المحامين والقضاء وأقاموا قضاء فى السودان ليس قضاءاً واحدا بل هناك ستة قضاءات ونقابة المحامين التي كانت جزءا مكملا لإدارة العدالة مع القضاء ، حولها النظام السوداني إلى نقابة عادية مثل نقابات العمال ونقابات الموظفين .. إلخ ونزع منها صفة أن تكون الجناح الآخر للعدالة ، ونحن في اتحاد المحامين العرب نجمد عضوية هذه النقابة إلى أن يتغير هذا القانون ، ناهيك عن الممارسات بموجب هذا القانون عندما قبل المحامون الديمقراطيون إجراء انتخابات النقابة ، وما أن تمت الانتخابات حتى سرقت الصناديق فى الليل بعد أن كسروا الأبواب وغيروها وأجروا انتخابات جديدة .

هذا و بالإضافة إلى تدجين القضاء وجعله ست أو سبع أنواع من القضاء لتقنين النظام وتثبيته ، فلقد لجأوا إلى القانون واستغلوه لأبعد مدى ، العراب الأول للنظام هو الترابي ، الذي يضع القانون والدستور والصياغات ، وقوانين السودان التي ورثوها يوم ٣٠ يوليو ١٩٨٩ صفيت كل هذه القوانين وأصدروا بلا منها تقنيات وتشريعات وقوانين جديدة وذلك من أجل تدعيم الدولة الثيوقراطية وضمان بقائهم في السلطة واحتكارهم وغلق الباب أمام الآخرين والرأي الآخر .

ومن هذه القوانين قانون الأمن الوطني ، وقانون النظام العام وقانون العقوبات وهى تشابه قوانين نميري في سبتمبر سيئة السمعة وعندما كان الترابي مستشارا للنميري ، ولقد أتوا لها في قانون شامل وأسموه قانون العقوبات .

أخيرا ومنذ يومين بدأوا فى سن قانون تجعل القوات المسلحة تابعة لحزب الجبهة الإسلامية ففي المادة ١٢٩ أ من القانون تقول " قوات الشعب المسلحة قوات عسكرية قومية التكوين مهمتها الأساسية حماية الوطن وتأمينه والحفاظ عليه وسلامته والمشاركة فى تعميره وحماية مكاسب الشعب وتوجه الأمة الحضاري ".

والسودانيين يعرفون حقا مفهوم التوجه الحضاري بأنه يعنى توجه الجبهة الإسلامية .

كذلك منذ يومين أجازوا قانون حول الوضع السوداني إلى شكل يشبه النظام التركي ، فقد جعل هذا القانون القوات المسلحة وصية على الحركة لسياسية جميعا مما حدا بانتقاد كافة القوى السياسية المعارضة في السودان.

ونحن فى المعارضة السودانية والتجمع الوطني الديمقراطي وفى مقابل المشروع الطائفي الإنكاري للجبهة القومية الإسلامية ، نعترف أننا في الماضي تعاملنا مع إخواننا في الجنوب والغرب السوداني بل وفى جميع المناطق الهامشية كنا نمارس أخطاء سياسية لا حد لها .

تعترف بذلك وبكل الشجاع نقول لن يحدث ذلك بعد الآن .

ولقد وضعنا " مقررات أسمرة " التي تعالج القضايا للمرة الأخيرة وذلك بأن تعترف اعترافا معلنا نقسم فيه بأن السودان بلد متعدد الأعراق والديانات ، ويجب أن تقوم كل الهياكل الدستورية وكل السياسات الإدارية والثقافية ولممارسات السياسية على الاعتراف بهذا وبالتالي يجب ألا يغلي دين على دين أو عرق على عرق أو ثقافة على ثقافة وبالتالي سنفصل بين الدين والسياسة وهذا كله من أجل أن يكون السودان للجميع والدين لله .. والوطن للجميع

، وهذا شعار الثورة المصرية ولا نمانع من اقتراضه والتعامل معه ولأنه يضع حدا للانتهاكات القائمة على أساس علو دين على باقي العادات والثقافات والديانات.
ونظام الجبهة الإسلامية القومية أقام دولة ثيوقراطية هي دولة دينية ترابية أي بمفهوم الترابي ومجموعته للدين الإسلامي ، ولكن الدولة ليست دولة إسلامية لأن الدين الإسلامي دين سماح وتسامح وعدالة وهو دين يحترم حقوق الإنسان .
والدستور الجبهوي الإسلامي يقوم على ثوابت الجبهة الإسلامية هي أن تقيم دولة دينية وأن تستولي على السلطة محتكراً لها دون تداول مع الآخرين وبالتالى نفى الآخر ، وعدم السماح بقيام لأحزاب إلى أن أصدروا ضمن الضغوط المختلفة قانون أسموه التوالي وأتوا بأحزاب سميت " أحزاب أنابيب " تابعة للحزب الحاكم وتأتمر بأمره .
العض يقول أن هذا شيء طيب ، لأن الشعب السوداني مارس الديمقراطية حقيقة فلا يقبل مرة أخرى ديمقراطية منقوصة حمل الشعب السوداني السلاح وهذه نقطة لا بد من اهتمام نشطاء حقوق الإنسان بها وهى أن النضال من أجل حقوق الإنسان بالوسائل السلمية نعم لكن فى اللحظات وأنت كنشيط من نشطاء حقوق الإنسان تحتاج إلى حمل السلاح من أجل الدفاع عن الديمقراطية وسيادة حكم القانون.
هذه التجربة الجديدة التى يدخلها الشعب السوداني ، هى ليست عملا مسلحا من أجل السلطة ، أغلبنا ليسوا فى سعى للسلطة فإنهم يريدون أن يعيشوا بشكل طيب والأولاد يتزوجون ويكونون أسراً سعيدة .
واختتم الحديث بأن وجود هذا النظام غير مسبوق بدون الحديث عن عبودا وعن النميري أو غيرهم ، وأنا سعيد بتقرير " نشطاء بلا حقوق " الذي أصدرتموه اليوم ولجودة التوثيق ولكن أدعو البرنامج الربى لنستاء حقوق الإنسان مراجعة التقرير بعين فاحصه وفق ما أكدت عليه البوم من خصوصية ارتباط الانتهاكات التى يمارسها هذا النظام بالأجنده الدينية والأجنده الثوقراطية

ميثاق التجمع الوطنى وحقوق الإنسان في السودان

فاروق أحمد آدم*

فى هذه المناسبة التضامنية مع الشعب السوداني نتوجه بالتحية للبرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان وإن كنا نتوقع أن يكون التضامن المصري أكر من ذلك وأخشى أن يكون التضامن سوداني ـ سوداني ، ولأن من واقع الحال الآن أن السودان كوطن وشعب يتعرض لمخاطر هائلة جدا وإحساسنا نحن أن الشعوب العربية ما زالت تتعامل مع قضية الشعب السوداني بصورة تقليدية نمطية بينما الأمور والمآلات المتوقعة في السودان تنبيء حقيقة باحتمالات كثيرة جدا .

وإذ نشكر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ونتمنى أن يكون هذا المؤتمر بداية لمزيد من التضامن والتلاحم بين مختلف شرائح الشعب المصري والشعب السوداني ، ولأن مصر كانت هي المأوى لأهل السودان كلما أدلهت الأمور وتأزمت الأحوال .

أود أن أؤكد هنا أنه آن الأوان ألا نرهن أنفسنا إلى الماضي كثيرا وقد حان الوقت أن تعترف بأخطاء تجارب الخمسين عاما التي مضت وقد آن الأوان لكي يرتقي خطابنا السياسي نحو شيء من التوحد وخلق أرضية فكرية ومنطلقات أساسية تشكل مدخلا وسياجا للسودان الذي نتمناه .

وبداية لهذا العمل الكبير بسياق خلق الوحدة الفكرية سيكون مدخلي حول حقوق الإنسان في ظل ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي ، أقول في عجالة ، أن أهل وقادة السودان عندما وجدوا أنفسهم في قسم ضيق من أقسام "سجن كوبر " في الأسبوع الأول من انقلاب الجبهة الإسلامية، جلسوا وتدارسوا الأمر ووصلوا إلى قناعة أن انقلاب الجبهة الإسلامية ليس انقلابا نمطيا وأن الذي يخلق نظام الجبهة لن يكون كذلك وضعا نمطيا ويختلف هذا عما ألفناه من ديمقراطية ثم انقلاب عسكري ثم حكومة انتقالية ثم ديمقراطية..ألخ

وبالتالي تدارسوا بشيء من العمق وتوصلوا لميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وهو يمثل في تقديري (مانفسيتو) لأهل السودان.

ولقد تأسس ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي على قواعد وأسس من شأنها أن تشكل أرضية موحدة لسودان المستقبل .

ومن أول هذه القواعد هي الديمقراطية التعددية ، لأنها النظام الذي يمكن أن يتلائم مع البيئة السياسية في السودان حيث أنها تتمتع بقدر واسع جدا من التنوع بالتعدد ولا يمكننا أن نتعامل إيجابيا مع هذا التعدد والتنوع إلا من خلال إتاحة الفرصة لكل مكون من هذه المكونات لكي يعبر عن نفسه ، وهذا لن يتيسر إلا في ظل النظام الديمقراطي والوحدة التي ننشدها هى وحدة مع هذا التنوع ومع هذا

---

*فاروق احمد آدم : رئيس التجمع الوطنى الديمقراطى ، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى

التعدد التى لا تكون إلا من خلال الحوار كذلك مسألة المشاركة السياسية وقضية التداول السلمي للسلطة أصبحتا قضيتين هامتين لا يمكن أن يتوافرا إلا في إطار الديمقراطية التعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، ومن ثم لا يمكن أن يتأسس نظام يحترم حقوق الإنسان بغير الديمقراطية التعددية.

ثانيا: عقد المواطنة ، والسودان ولأنه يقوم على التعدد وعلى التنوع فلا يمكن أن نؤسس قواعد الحكم على عرق واحد أو على ثقافة واحدة أو على دين واحد والأمر الوحيد الذي يجمع هذا الكم من التعدد والتنوع هو الأرض والأرض التي تسمى أرض السودان وبالتالي تم الموافقة على عقد الأرض وعقد المواطنة ، الوطن هو المعيار للحقوق والواجبات ، وبالتالي لا تفرقة بين أهل السودان سواء بسبب الدين أو العرق أو الثقافة أو الجهة أو النوع ، وهذا مبدأ مهم، وبالضرورة لا بد أن يحترم وأن تؤسس عليه كل الحقوق والواجبات في السودان.

ثالثا: العدل والمساواة وهذه قضية جوهرية في السودان وفى تقديري أن غالبية أهل السودان قد طالهم التهميش والتغريب والعزلة فى وطنهم وبالتالي تم الاتفاق على ضرورة إرساء قواعد للعدل والمساواة بحيث يتم التوزيع العادل للسلطة والثروة بين كافة أبناء أهل السودان .

رابعا: حق تقرير المصير ، وهذا مصطلح سياسي يكاد يكون جديداً على أدبيات السياسة الداخلية في العالم العربي ، ولكن قدر السودان بالنسبة لقضية الجنوب ولا بد أن ينتبه الجميع أنها تشكل أصول حرب أهلية في أفريقيا.

وأن الخسارة المادية والبشرية التي وقعت من جراء هذه الحرب لا يعادلها أية خسارة في أفريقيا / وأن هنا لك ظلم ونقد للعهود تمت ممارسته من قبل الحكومات السودانية المختلفة طوال الخمسين عاما الماضية ، ولهذا توصل التجمع الوطني الديمقراطي في مؤتمر أسمره ١٩٩٠ لصيغة لحل القضايا المصيرية ، هذه الصيغة التي تؤمن بالسودان الموحد وهذه الصيغة هي التي لا توقف الحرب وتحقق السلام وبغيرها مال أهل الجنوب أن يقرروا مصيرهم ، وهذه معادلة كما ذكر د.جون جارانج قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان في آخر لقاء لنا ، " أن التجمع الديمقراطي بمواثيقه هو آخر صيغة يمكن أن تحقق وحدة السودان ، ولذلك نحن أمام تحدى كبير أما أن يكون للسودان أو لا يكون ، ولذلك ننظر لحق تقرير المصير من منظور أنه حق إنساني ديمقراطي ، نجتهد أن نحوله إلى ممارسة إيجابية يتم من خلالها الإقرار الطوعي بوحدة السودان ، وحدة راسخة يعتز بها كل أبناءه ويجدون فيها حقوقهم وواجباتهم.

أخيرات : بالنسبة لحقوق الإنسان ، هناك جدل دستوري فهي حول مواثيق حقوق الإنسان ، هل تعتبر بمرتبة القواعد الدستورية أم هي أقل ، هل يمكن أن تكون قواعد قانونية ، أم يمكن أن تكون أعلى من القواعد الدستورية ؟ وهذا جدل قانوني وفقهي موجود ولقد حقق التجمع الوطني الديمقراطي هذه القضية وجعل كل ما يتعلق بحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من دستور السودان الانتقالي وأعتبر أن كل ما يخالف مواثيق حقوق الإنسان الدولية هو مخالف في نفس الوقت للدستور والذي نحسب أنه سيحكم الفترة الانتقالية التي تعقب نظام الجبهة الإسلامية .

واسمحوا لى أن أقدر الجهد الذي تبذله كافة منظمات حقوق الإنسان السودانية وهو جهد متواصل ولكن أحسب أنه غير مكتمل وخاصة مع توافر قدرات ومهارات كثيرة لأهل السودان الآن ويمكنها أن تساهم بشكل أكثر فعالية في عمل وجهود هذه المنظمات.

وأود أن أشير هنا إلى هناك محدودية الاهتمام بقضية حقوق الإنسان من سائر الرأي العام في السودان فعن ما ننظر إلى حجم التجاوزات والانتهاكات التي حدثت نحاول أن نوازيها بقدر الجهد المبذول - في تقديري - نجد أن هناك خللا لماذا ؟ هذا سؤال مطروح علينا جميعا لأن قضية حقوق الإنسان لم تعد ترفا ولم تعد قضية يمكن أن يختلف حولها بالنسبة لنا كوطن ومن منظور السودان الذي نتوقعه لقد أصبحت قضية محورية ودستورية تقاس بها الحقوق والواجبات وبالتالي أصبح الأمر في حاجة لمزيد من الجهد النظري في سياق خلق معايير متفق عليها وخلق أوعية وتوسعتها لتشمل كل الكوادر وكل أهل السودان - وفى تقديري - يمكن أن نخلق رأى عام واع ومستنير ومتمسك بحقوق الإنسان ويؤسس منظمات قوية وراسخة للمجتمع المدني ، تساعدنا في دعم وتطوير المجتمع السوداني ودعم الديمقراطية التعددية التي نتطلع إليها.

المثقفون السودانيون وحقوق الإنسان

*د. حيدر ابراهيم

فى بداية حديثي أوجه الشكر للبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان والمنظمة السودانية لحقوق الإنسان والمجموعة السودانية لضحايا التعذيب لعقد هذه التظاهرة وللمصادفة أنه يوم ٣٠/يونيو ، فهل هى عاشورا للتباكى أم عاشورا للذكرى ،ولتكن لنا ذاكرة تاريخية حتى لا يتكرر ما حدث فى السودان مرة أخرى وألا تكون الديمقراطية القادمة ليست الرابعة بل الديمقراطية الأخيرة الأخيرة لذلك أعتبر هذا اليوم ليس يوم تباكى ولكن يوم لتنشيط الذاكرة وإصرارا على ألا يتكرر يونيو* آخر ، ولا نوفمبر * ، ولا مايو * ، لن تكون لنا شهور أخرى وسأحاول فى هذه العجالة معرفة دور المثقفين وحقوق الإنسان ، ومن المعروف أن المثقف حسب التعريف الشائع أنه ضمير شعبه بل يستبصر الضمير كزرقاء اليمامة يرى الأشياء قبل أن يراها الآخرين ، ولذلك رغم أن المثقفون قلة ولكنها قلة فاعلة وديناميكية ، وفى مجتمعات مثل مجتمعاتنا تكون المسؤولية أكبر ويكون هذا الضمير أكثر قلقا ـ وبالتالى تقع على المثقف تبعات كثيرة ، وعندما نحاول أن نتناقش فى مصطلح المثقف أقول أنه فى السودان يعتب المتعلم والخريج مثقفا بل يمثل طليعة مفروض عليها أن تقوم بعملية التغيير الاجتماعى وفى مجتمع مثل المجتمع السودانى بكل هذه النسبة العالية من الأمية كما أنه ليست هناك طبقة معينة لديها القدرة على التغيير ، يصبح دور المثقفين مضاعفا ، والتاريخ الحديث للسودان هو تاريخ المثقفين وذلك لأن ما نسميه " بالقوى التقليدية " أو ما نسميه " بالحكم العسكرى " استعانوا بالمثقفين ، فقد كانت الحكومة التى كونتها القوى التقليدية كان فى الغالب الأعم وزرائها وكوادرها من هذه النخبة أو هذه الفئات الاجتماعية ، ولذلك أنا اعتقد أن المثقفون يتحملون جزءا هاما من مسؤولية ما دار وما يدور فى السودان ، ومن ثم يصح الحديث هنا بالنسبة للمثقفين من النقد والنقد الذاتى ، وهنا أطرح سوءالا بمناسبة ٣٠ يمنيو نفسه ، هل كان حكم الجبهة ضرورة وحتمية تاريخية أم لا هل كان لا بد أن تحكم الجبهة الإسلامية ؟

هذا السؤال طبعا يتضمن نوعا من الافتراضية ، هناك جانب آخر من المسألة كان من الممكن ألا تحكم الجبهة ، وكان يمكن ألا ندخل هذه التجربة ؟ وفى تقديرى أن المسؤولية لما نحن فيه الآن تعود بدرجة كبيرة على المثقفين وذلك لأنهم بعد الاستقلال كان هناك شكل من أشكال التفريط الواضح وكأن التاريخ انتهى بالاستقلال ، ولم يواصلوا أحداث من نوع التغييرات الجذرية في التنمية ، وحل مشكلات الجنوب وعلى سبيل المثال فإن مشكلة الجنوب التى بدأن منذ عام

---

* د. حيدر ابراهيم : رئيس جمعية علماء الاجتماع العرب ـ مفكر سودانى ـ مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

* ٣٠ يونيو قيام الحكومة العسكرية بقيادة الجبهة القومية الإسلامية

*١٧ نوفمبر ١٩٥٨ قيام الحكومة العسكرية بقيادة الفريق عبود

* ٢٥ مايو ١٩٦٩ قيام الحكومة العسكرية بقيادة جعفر محمد نميرى

١٩٥٥ أى قبل عام من الاستقلال ، لماذا استمرت منذ ١٩٥٥ إلى الآن أى ما يقرب من ٤٥ عاما ، وعلينا أن نسأل أنفسنا لماذا استمرت لقرابة نصف قرن !! ألم يكن من الممكن أن تحل هذه المشكلة ؟ وعندما نتحدث عن الأمية والتخلف ألم يكن من الممكن حل هذه المشاكل جميعا ؟ أنا أعتقد أن عدم التوصل لحلول لهذه المشاكل يرجع إلى قصور فى المسؤولية الاجتماعية للمثقفين أكثر ما تقول مسئولية الأحزاب التقليدية أو الأحزاب الطرقية ـ وأنا أفضل توصيف الطرقية لأن توصيف الطائفية قد نكون هذه الأحزاب مغلقة ولكن الطرقية هى بشكل أو بآخر مربوطة بمسألة الصوفية .

ومن جانب آخر لم يستطع المثقفون أن يجعلوا هذه الأحزاب أحزاباً حديثة فعلا بل ساهموا فقط فى إحداث نوع من الانفصال بين التقليدى والحديث دون أن يتمكنوا من تحديث هذه الأحزاب بطريقة او بأخرى ، لذلك فى فترات كثيرة من التاريخ تميزت السياسة السودانية بقدر كبير من الركاكة والفجاجة ، كان يمكن أن تتجنبها لو استطاع المثقفون بالفعل أن ينافسوا الأحزاب وأن يضعوا برامج وأن يضعوا برامج وأن يقوموا بعمل التنظير وبالتالى استطاعوا أن يطوروا هذه النوعية من الأحزاب .وأنا لا أقول أن كل المثقفون خارج الأحزاب الموجودة كما لأقول أن كل الأحزاب تقليدية ، ولو أن المثقفين لعبوا دورا فى تحديث هذه الأحزاب منذ الاستقلال لأخذنا طريقا حقيقيا فى التغيير وفى الديمقراطية بمعناها الحقيقى ، وبالتالى كان يمكن الإجابة على سؤال أن الجهة ليست حتمية تاريخية !! وكان يمكن أن تجنب مثل هذه الأحداث .كما أود أن أؤكد هنا على معنى محدد إن كان مصطلح مثقف بشكلها الموجود مصطلح عمومى، لذلك بعد أن حكمت الجبهة الإسلامية لا بد أن نتحدث عن مثقف سودانى ديمقراطى ومثقف سودانى شمولى ودائما على ذهنى تساؤل مطروح ، هل يمكن للإسلامولى ان يكون مثقفا ؟ أى شخص لا يستطيع أن يقرأ المتنبى ولا يحب أن يسمع لفيروز و لا يستمتع بلوحة لبيكاسو لذلك فهو قادر على أن يعذب شخصا آخر والجبهة فى معاركها التى كانت بها فى السودان هى معارك تخريب الذوق العام ، ولذلك أعتقد أن من واجبات التجمع الوطنى الديمقراطى إحياء والارتقاء بالذوق السودانى ، لا بد أن نحارب الجبهة بالموسيقى ونحاربها بالفنون الجميلة ، نحاربها بالتشكيل ونحاربها بالمسرح ومن ثم أنا لا أعتقد أن الإسلامولى يمكن أن يكون مثقفا لأنه ليست لديه القدرة

---

*أبو الطيب المتنبى : شاعر عربى عاش أيامه الدولة العباسية والإخشيدية فى مصر وإدعى النبوة وكان طموحا للسلطة واختلف مع كافور الإخشيدى حاكم مصر فى ذلك الوقت.

*فيروز: مطربة لبنانية شهيرة.

* بيكاسو : فنان اسبانى عاش وناضل ضد الفاشية ويعتبر رائد مدرسة التكعيبية ، من ألمع الفنانين التشكيليين فى العالم.

على ان يستمتع بالحياة ومباهج الحياة ولهذا فهم يعذبوا الناس وهم فى نفسا راضية ويعترفون بذلك فيقول حسن النبأ مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فى مصر ويعتبر الأب الروحى لجماعات الإسلام السياسى فى التاريخ الحديث يقول نحن نجيد صناعة الموت فالشخص الذى يجيد صناعة الموت لا يمكن أن يكون مثقفا ولا يمكن أن يكون له القدرة على أن يبنى شيئا جديدا لذلك كان طبيعيا أن يقوم أستاذ جامعى مثل "نافع ابراهيم" أن يقوم بتعذيب زميل له فى الكلية دون أن يشعر بتأنيب الضمير ، وحسب شمول المصطلح نحن نضعه فى عاد المثقفين ونعتبره مثقفا ، رجل يحمل درجة الدكتوراه ، درس فى الولايات المتحدة ومع ذلك ليست لديه القدرة على أن يتذوق هذه الحياة، ولذلك عمدت الجبهة على أن ترحل حياة الشباب فى السودان للحياة الآخرة ولأنهم لا يستطيعوا أن يبنوا لهؤلاء الشبان حياة يتمتعون بها لذلك من الصعوبة أن نتحدث عن إسلامولى باعتباره مثقفا من هذه الناحية ولا بد أن نتعامل مع المصطلح بالحذر الواجب .

أما فيما يختص بانتهاكات الجبهة للمثقفين فقد قامت باجتثاث النخبة منذ بداية هذا القرن من كتشنر* ، للمدارس الجديدة ، لكلية غوردون*هذه اللجنة حرصت الجبهة الإسلامية على استئصالها وذلك تمهيدا لما يسمونه " المشروع الحضارى " لثورة الإنقاذ!!

إن تقرير البرنامج العربى انشطاء حقوق الإنسان " نشطاء بلا حقوق " به أكثر من ٤٥٠ شخص يمثلون نخبة السودان ، هؤلاء جميعا فصلوا وعذبوا وقتلوا وتم إخراجهم من الحياة العامة بطريقة أو بأخرى قامت الجبهة الإسلامية تحت إدعاء المشروع الإسلامى وبدعوى محاربة ما يسمى بالغربة أو التغريب أو العلمنة بمحاولة القضاء العديد من المؤسسات مثل جامعة الخرطوم ، الجيش باعتبار هذه المؤسسات أشكال من العلمنة التى وصفوها دائما ،وبخبث، " بالديمقراطية الغربية " وكأنها شكل غريب من الناس وبالتالى يعتبر هذا الفعل فعل طبيعى وكأ نما فعلوه الآن هو شكل من أشكال العودة إلى الجذور.

إن من أهم الجرائم التى ارتكبتها الجبهة هو تفريغ واستئصال اللجنة السودانية حتى العناصر الجديدة من الشباب ، عملت على دفعها للهجرة خارج الوطن هجرة إلى الغيب وذلك بصورة ممنهجة وبصورة " SISTMATIC " أن تتم عملية تفريغ السودان من النخبة المثقفة وإحلاله بعناصر الجبهة الموجودة .

---

* قائد القوات الانجليزية التى أعادت فتح السودان ، وسميت باسمه مدرسة كتشنر وكانت تخرج كوادر ٍدارية آنذاك من السودانيين

*القائد الانجليزى الذى قتل أثناء محاولته فتح السودان وسميت باسمه كلية غوردون التى هى جامعة الخرطوم الآن .

كما أن انفراط المثقفين مرتبط بمفهوم الدولة وبالتالى بمفهوم المال العام أى الفساد الذى طفح فى فترة حكم الجبهة ، وهذا النهب الذى لم يمارسه الانجليز الاستعماريين بل كانوا يستثمروا على أساس المفهوم الرأسمالى إحداث نوعا من التراكم الرأسمالى ، لكن عملية النهب التى مارستها الجبهة أصابت البلاد بالشلل الكامل ، أموال تصدر إلى ماليزيا وسويسرا ، وتستمر تحلب هذه البقرة الحلوب بصورة لا نهائية وهذا المسلك يجعل المرء من الصعوبة بمكان أن يتحدث عن المثقف الإسلامولى .

ننتقل بعد هذه الصورة ، للمثقف الديمقراطى فى مثل هذه الأوضاع التى تصبح المسؤولية مضاعفة ، والأزمة السودانية من جدلياتها وتناقضاتها التى حدثت بالنسبة للجبهة ، لقد أجبرت السودانيين عامة على أن يكون لديهم إحساس بحقوق الإنسان ، وأصبحت مسألة حقوق الإنسان من أهم المهام التى يمكن أن يكون المثقف السودانى مطالبا بها وبتطوير ثقافة حقوق الإنسان وكذلك التعددية والتنوع من خلال الكتابات والتنظير وأن يكون له موقف واضح من مسألة الديمقراطية كثقافة وألا تختزل الديمقراطية فى مسألة تداول السلطة ، هذه ليست الديمقراطية ، الديمقراطية سلوك وممارسة وثقافة وحياة يومية ، الديمقراطية فى البيت مع الأبناء والزوجة ،فى المدرسة فى محل العمل / الديمقراطية لا بد أن تصبح حياة يومية ، وأن يصبح الإنسان السودانى ديمقراطيا ليس فقط المؤسسات التى يستطيع من خلالها أن يطبع أشكال الديمقراطية.

إن دعم وتطوير معايير ومفاهيم حقوق الإنسان واحدة من المهام الصعبة والمحتومة التى يجب أن يضطلع بها المثقف السودانى.

وفى النهاية إننى كلى إيمان وثقة أن المثقفين ما زال لهم دورا هاما وخطيرا خاصة فى الدول النامية وفى دولة مثل السودان ، مازال هذا الدور قائما ، فما زالت الظروف الموجودة والتحديات تجعل لا بد أن يكون هناك نوع من الاستجابات الجديدة وكذلك ترسيخ مبادئ قام من أجلها المثقفين السودانيين ولسبب أو لآخر لم يستطيعوا أن يرسخوها داخل المجتمع السودانى .

إن هذه اللحظة هى لحظة المثقفين السودانيين وبالفعل يكون المثقف الضمير المعذب بالنسبة لشعبه ، وأن يبدأ دور المثقفين فى ترسيخ حقوق الإنسان وخلق ثقافة ديمقراطية حقيقية ومتجددة وأن تصبح ديمقراطية النخبة الديمقراطية حقيقية تصل إلى أقصى أقاصى السودان وبالتالى يمثل هذا بالنسبة لها ضمانات وضمانات حقيقية أكثر من المواثيق وأكثر من أى دساتير أرى ، عندما يستطيع الناس تمثل الديمقراطية وممارستها فى الحياة اليومية .

الانتهاكات فى ظل الحرب الأهلية فى السودان

عبدون أقاو *

قد لا يختلف إثنان حول حقيقة أن العشر سنوات الماضية هى من بين الأسوأ فى تاريخ الشعب السودانى فى ما يتعلق بحقوق الإنسان فى كل بقعة من بقاع السودان ، يشهد بذلك السجل المخزى للنظام والذى شاركت فى رصده وتوثيقه العديد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية والإقليمية ،وسجله فى العالم فى مضابط هيئات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية فى شكل إدانات متكررة لم يشهدها أى من الأقطار الأفريقية ، ولم يسجلها التاريخ إلا لعدد من الدول لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ، فإذا كانت الانتهاكات قد شملت كل أرجاء السودان فإن مناطق الحرب فى جنوب السودان ، جبال النوبة ،جنوب النيل الأزرق وشرق السودان قد شهدت خلال العقد المنصرم ما يمكن أن نطلق عليه وضعا مأساويا بكل المقاييس ، فقد ظل النظام الحاكم يشن حربا جهاديا مستخدمة سياسة الأرض المحروقة مستهدفا الأرض والبشر والحيوان وكل مظاهر الحياة ، إذ اعتبر أن من بين أولويات واجباته المقدسة أن يمحو من الأرض كل ما هو حى كشرط لتحقيق أهدافه فى نشر ما أسماه بالتوجه الحضارى للأمة السودانية والتى اختزلها فى شريحة صغيرة من بين العرب والمسلمين .

ومهما كانت مساحة الزمن المفردة للحديث عن الانتهاكات فى ظل الحرب الأهلية ، فإنها لن تكفى للتعرض لها كلها وذلك لسببين : - أولهما أن هذه الانتهاكات كثيرة ومتنوعة ، وثانيهما أن هذه الانتهاكات معظمها لم يتم الكشف عنه بسبب رفض السلطات السودانية المتكرر لطلبات التحقيق فى الكثير من الاتهامات ، وقد رأيت أنه لربما كان ن المناسب التعرض إلى مجموعتين ، تلك التى استهدفت الأفراد وتلك التى استهدفت الجماعات والأرض والبيئة ، بالرغم من صعوبة التفريق .

أولا الانتهاكات ضد الأفراد:

لقد ظل المواطنين الذين يعيشون فى مناطق الحرب يتعرضون وبشكل يومى لكل ما يمكن أن يخطر على بال من انتهاك قد يصل إلى حد انتزاع الحق فى الحياة فكل المواطنين مدانون مسبقا لأنهم ينتمون عرقيا ودينيا للمسلمين والعرب ، فجنود الجيش والدفاع الشعبى وغيرهم من المجاهدين يتم شحنهم ضد كل ما هو غير عربى وغير مسلم وهم يحضرون إلى مناطق الحرب ليقتلوا الكفار ، ولا مشكلة لديهم إذا ماتوا فى الحرب ، ففي جيوبهم مفاتيح الجنة التى يوزعها عليهم الحكام فى

---

*السيد عبدون أقاو : نائب رئيس المنظمة السودانية بالقاهرة

الخرطوم ، وطبيعى أن يأخذ " المجاهدون " بجانب الحياة كل حق آخر ، إذ لا وجود لقانون ولا لقضاء ، ولا لأى شكل من أشكال الحماية من بطش المحاربين ، لذلك شهدت مناطق الحرب جرائم مشينة وممعنة فى القسوة والوحشية ، بإشراف القادة العسكريون والقيادات المنفذة فى النظام ، مثل الرائد ابراهيم شمس الدين ، حيث يحدد هؤلاء القادة مصير المواطنين دون محاكمات مثل ما حدث فى جوبا عام ١٩٩٢ فقد أعدم المئات من المواطنين لمجرد الاشتباه فى صلتهم بالحركة الشعبية ، وقذف بالعشرات من ضباط الشرطة من أبناء الأقاليم الجنوبية على المستنقعات وقمم الجبال من الطائرات واعدم بالرصاص وتحت التعذيب المئات دون محاكمات ، وشهدت مناطق جبال النوبة عمليات عسكرية واسعة استهدفت المواطنين من أبناء بعض القبائل فى مناطق نذكر منها " خور العفن " عام ١٩٩٠ وفى مايو ١٩٩١ تم حرق العديد من القرى التى تسكنها قبائل الأوطرو ، تيرة ، وقبائل البرة وتعرض المئات من أبناء النوبة من المثقفين للتصفية الجسدية ، وشهدت مدينو واو فى الفترة من ٢٩ يناير إلى ٦ فبراير ١٩٩٨ أسوأ ما يمكن أن يحدث حيث اقتيد المئات من الأبرياء من أبناء الدينكا إلى أماكن مجهولة – بواسطة ميليشيات الفرتيت التى يدعمها جيش النظام – حيث تمت تصفيتهم دون محاكمة ، واختفى آخرون فى ظروف غامضة فى ثكنات الجيش .

بشكل عام يمكن أن نخلص إلى أن مناطق الحرب شهدت عمليات اغتيالات خارج نطاق القضاء لا يمكن حصرها ويتعرض المواطنون يوميا لعمليات تعذيب واعتقال دون أى إشراف قضائى أو قانونى .

من ناحية أخرى يتعرض عدد من المواطنين فى شمال بحر الغزال إلى نوع خاص من الانتهاكات حيث تنظم وتشرف السلطات السودانية بالتمويل والحماية على غارات بواسطة المراحيل وقوات الدفاع الشعبى حيث يتم حرق القرى ونهب المواشى والممتلكات وخطف المواطنين حيث تتعرض النساء للاغتصاب ، والرجال للقتل والأطفال والنساء للبيع كرقيق .

ويتعرض المواطنون فى مناطق الحرب إلى فرض حظر مشدد عليهم ، بحيث يمنعوا حتى من الخروج من المدن للبحث عن طعام لهم ولعائلاتهم مما أدى إلى زيادة مريعة فى نسبة الوفيات خاصة وسط الأطفال.

ولا يقف الأمر عند حد الاشتباه فى التعاون مع الحركة الشعبية ، بل يتعداه للإجبار على الانضمام إلى قوات الحكومة والقتال إلى جانبها ويتم ذلك بشكل واسع وسط الشباب وصغار السن ، ويشمل هذا التجنيد القسرى لقبائل بأكملها ، وإذا ما رفضت فإنها تتعرض لأبشع أنواع الانتهاكات.

ثانيا : الانتهاكات ضد الجماعات والأرض والبيئة :

تنتهج الحكومة السودانية سياسة الأرض المحروقة فى مناطق الحرب ، فهى تشن الغارات لحرق المساكن وتدمير الممتلكات ونهب الثروة الحيوانية ، وإجبار المواطنين على الهروب من مناطقهم ، فإذا ما أضفنا لذلك عمليات القصف الجوى التى تستهدف المدنيين ، فإن ذلك يمثل العناصر الكاملة لجريمة الإبادة الجماعية .

ولعل سياسات الحكومة المرتبطة باستخدام الغذاء فى مناطق الحرب تعد الأكثر بشاعة إذ أن الحكومة تستخدم الغذاء كوسيلة مكاسب سياسية وعسكرية ، عبر الضغط على المواطنين تحت ظل الحوجة الماسة للغذاء لسد رمقهم من جراء المجاعة الضاربة بجذورها فى مناطق الحرب فهى تعمل جاهدة لمنع وصول الغذاء للمناطق التى تسيطر عليها الحركة الشعبية عبر الغارات الأرضية المتكررة بواسطة قوات الدفاع الشعبى والمراحيل والقصف الجوى المتواصل لمناطق سكن المواطنين ، أو بمنع عمل المنظمات العاملة فى مجال الإغاثة بوضع العراقيل بحجة قفل بعض المناطق وحظر دخول الأجانب إليها ، مع وضع العراقيل أما تنفيذ برنامج شريان الحياة (OLS) وهو البرنامج المتفق عليه بين الحكومة والحركة الشعبية والأمم المتحدة لتوصيل الإغاثة والغذاء للمتضررين من جراء الحرب .
إن السلطات السودانية فى حربها الجهادية استهدفت البنية الأساسية للمجتمعات فى مناطق الحرب فهى بإجبار المواطنين على النزوح من مناطقهم ونهب ثرواتهم وممتلكاتهم وتدمير المدارس والمستشفيات وجميع المرافق الخدمية الأخرى ، مثل ما فعلت فى الفترة من ديسمبر ٩٨ إلى مارس ٩٩ حيث قصفت مستشفى ياى ٧ مرات بكثافة من الجو فهى بذلك تهدف دون شك إلى وقف كل ماهو متعلق بحياة الناسش من تعليم ورعاية صحية ومشاريع تنموية ، حيث اضطر الملايين إلى النزوةح شمالا بحثا عن مكان آمن وعن القوت الذى يحفظ الحياة وهؤلاء النازحون الفارون بحيلتهملا يسمح لهم بالعيش مثل الآخرين ، إذ يتم حجزهم فى معسكرات خارج المدن وتوضع قيودا صارمة على حريتهم وحركتهم ، ويحبسون فى ظل أوضاع تشبه السجون ، ويتعرضون للترحيل القسرى من منطقة لأخرى من وقت لآخر ، وتتعرض منشأتهم للتدمير المنظم ، مثل ما حدث فى الأسبوع الثالث من مايو الماضي ، حيث تم في منطقة الحاج يوسف تحطيم وتدمير ٤ كنائس بمدارسها بملحقاتها – والتى كانت تضم أكثر من ٤ آلاف تلميذ – وقد شارك فى الاحتجاج على هذا الحدث فى مظاهرة علنية وزير الدولة فى الخارجية الأسقف غابرييل روريج مما يعكس المدى الخطير الذي وصلت إليه مثل هذه التجاوزات .
إن الهدف الواضح للسلطات السودانية هو الإبادة الجماعية للسكان فى مناطق الحرب ، وقبل ذلك فهى ترمى إلى تحطيم روحهم المعنوية لكسب حربها ضدهم وتسعى لتقليص وإعدام مواردهم التنموية ، حتى يظلوا يبحثون عن أوراق وجذور الأشجار لسد رمقهم مثل ما حدث في بحر الغزال فى العام الماضى وهى بذلك تستخدم تكتيكا حربيا تستغل فيه حياة الأبرياء ، فى سبيل حرمان الحركة الشعبية من استغلال موارد بشرية ومادية محتملة لاستخدامها فى حربها المشروعة من أجل استرداد الديمقراطية والحرية وصيانة حقوق الإنسان .
إننى فى ختام حديثى لكم ، أود أن أوجه عناية حضراتكم إلى أن نضال شعبنا العادل لاسترداد حريته ينخرط فيها جميع السودانيين دون استثناء ، لكن القسم الأكبر من فاتورة النضال – لو جاز التعبير – يتم سداده بواسطة المواطنين فى مناطق الحرب ، مما خلق وضعا إنسانيا حرجا للغاية ، يدعونا لطلب معالجة لها مع وضع حد للتدهور المريع فى أوضاع حقوق الإنسان ، وذلك بتوفير الحماية

اللازمة للأبرياء ، وتوفير الغذاء والدواء اللازمين ، مع الاهتمام بالمشاريع التنموية وإعادة الإعمار لما دمرته الحرب والاهتمام بضحايا الحرب خاصة النساء والأطفال وهذا يتطلب جهدا سودانيا على المستوى السياسى وعلى المستوى الإنسانى ويتطلب تعاونا إقليميا ودوليا يشارك فيه الجميع من أصحاب الضمير الحى مسلمين وغير مسلمين ، عربا وأفارقة وغيرهم من أنحاء الدنيا العامرة فما هو مطلوب كبير بحجم الكارثة الإنسانية الواقعة الآن وأول فعل مطلوب هو غل يد السلطات السودانية ومنعها من إيذاء مواطنيها ، مع إعادة الأمل للمواطنين الذين يطحنهم الجوع والمرض ، ويرسل لهم نظام الجبهة الموت كل صباح عب والغارات الأرضية ، وعبر طائرات الأنتينوف التى تقذفهم بحممها من الجو .

الملاحق

ملحق الصور

ملحق صحفى

رسالتنا إلى السلطات السودانية
من أجل
حقوق وحريات حقيقية للشعب السوداني

نحن الموقعون أدناه

نهيب بالسلطات السودانية أن تبدى تجاوبا أكثر والتزاما أعمق بالمواثيق الدولية التى وقعت عليها خاصة فيما يتعلق بحقوق وحريات المواطنين،وأن تتخذ من الخطوات الإدارية والتشريعية ما يكفل للمواطنين التمتع بممارسة هذه الحقوق وذلك حرصا على سمعة السودان كبلد عربى فى المحافل الدولية ؛ وفى هذا الإطار نطالب السلطات السودانية باتخاذ الآتى :

- إلغاء المرسوم الدستورى الثانى الصادر عام ١٩٨٩ حيث أنه يقيد كافة الحقوق والحريات ويصادرها ،وكذلك إلغاء قانون الطوارىء وقانون التوالى وتجميد أى مواد فى دستور ١٩٩٨ تقيد الحريات العامة أو تسمح بذلك وفق الملاحظات الواردة فى تقرير المقرر الخاص لحقوق الإنسان فى الدورة رقم ٥٥ للجنة حقوق الإنسان فى جنيف.
- الإفراج عن كافة المعتقلين خاصة نشطاء حقوق الإنسان وسجناء الرأى والمعتقلين السياسيين وكفالة حق المحاكمة المنصفة وإسقاط الأحكام عن المحكومين سياسيا وإعادة الممتلكات المصادرة .
- إطلاق حرية العمل للجمعيات والمؤسسات غير الحكومية والنقابات والأحزاب السياسية ؛ والسماح لنشطاء حقوق الإنسان بالعمل من داخل السودان من خلال مؤسسات تكفل لها الدولة الشرعية القانونية وضمان تمتع المواطنين بحق التجمع السلمى وحرية الرأى والتعبير.
- السماح لمنظمات الأمم المتحدة وكافة المنظمات غير الحكومية بإجراء تحقيقات حره فى الاتهامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان فى السودان.

الموقعون

.تم التوقيع على الرسالة من كل الحاضرين ليوم التضامن ولدى البرنامج نسخة من كل التوقيعات

- توجد بالملاحق المرفقة بهذه الكراسة كل الأسماء الحاضرة لليوم وقد تم توقيعها جميعا على هذه الرسالة.
- وقد شكل البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان وفدا ممثلا لجمهور الموقعين لمقابلة السفير السوداني بالقاهرة وتسليمه نص الرسالة كتعبير عن إدانة الانتهاكات ضد نشطاء حقوق الإنسان في السودان ومطالبين الحكومة السودانية باتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها .

قائمة الحضور يوم التضامن مع الشعب السوداني ٣٠/٦/٩٩

م	الاسم	الجهة التابع لها
١	نور الدين عطا السيد	المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
٢	المبارك يحي	المنظمة السودانية لحقوق الانسان
٣	بابكر موسى ابراهيم	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٤	محمد الريح ابراهيم	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٥	نزار فاروق قنجاري	المجموعة السودانية لحقوق الإنسان
٦	ياسر بسطاوي ادريس	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٧	ماوى تاج السر تابر	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٨	عبد الواحد محمد	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٩	الفاتح عباس	جريدة الاتحادي الدولية
١٠	حسن احمد محمد	نقابة الصحفيين الاجانب القاهرة
١١	دمكوج موسى	مكتب الحركة الشعبية (امانة الشباب)
١٢	دالجانق موسى	مكتب الحركة الشعبية (الشباب)
١٣	نيكروما مدوي عبد التام	مكتب الحركة الشعبية (الشباب)
١٤	طارق خاطر	مركز المساعدة القانونية
١٥	نهاد محمد محفوظ	منظمة العفو الدولية
١٦	حسين محي الدين عثمان	المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
١٧	مصطفى أبوهارون	جريدة الحياة اللندنية
١٨	عبد الجليل محمد حسين	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
١٩	شنان عثمان	حزب الأمة
٢٠	أسامة محمود شاكر	مركز المساعدة القانونية
٢١	ايهاب حسين	جريدة العربي
٢٢	احلام عبد الفضيل	مكتب الحركة الشعبية
٢٣	هنري وانلي	دعوة خاصة
٢٤	بيتر ماري	مكتب الحركة الشعبية
٢٥	ياسر فقيري صالح	دعوة خاصة

الجهة التابع لها	الاسم	م
دعوة خاصة	عادل الشامي	٢٦
دعوة خاصة	عادل عمر أبوالعز	٢٧
الحزب الشيوعي السوداني	ياسر محمد خير الحاج	٢٨
منتدى الحوار	حسن النور	٢٩
مركز الثقافات السودانية	عثمان البشرى	٣٠
مكتب الحركة الشعبية	إياد صمويل	٣١
أمانة التجمع الوطني	د.فاروق أحمد آدم	٣٢
صحيفة الإتحادي الدولية	حاتم السر علي	٣٣
اتحاد المحامين العرب	فاطمة أحمد عبد العظيم	٣٤
مركز المساعدة القانونية	شهدان الغرباوي	٣٥
مركز المساعدة القانونية	راني سليمان التركي	٣٦
محامي بمركز المساعدة القانونية	محمد خالد التونسي	٣٧
المجموعة السودانية لضحايا التعذيب	ايمان احمد اسماعيل	٣٨
محامي بمركز المساعدة القانونية	سمير الباجوري	٣٩
المجموعة السودانية لضحايا التعذيب	محمد عمر محمد اسماعيل	٤٠
المنظمة السودانية لحقوق الإنسان	أمل عبد المنعم	٤١
المنظمة السودانية لحقوق الإنسان	خالد عبد الله	٤٢
مكتب الحركة الشعبية	عمر عبد الرحمن	٤٣
شباب السودان الجديد	مشيك دينق	٤٤
منظمة أمل الخيرية	الهام يوسف	٤٥
حقوق الإنسان منظمة أمل	جمال الدين علي التوم	٤٦
دعوة خاصة	أحمد آدم عثمان	٤٧
جمعية الصعيد	حمدي فهمي أمين	٤٨
الحزب الشيوعي السوداني	التجاني الطيب بابكر	٤٩
الحركة الشعبية	حوطاب أموم	٥٠

م	الاسم	الجهة التابع لها
٥١	حدوت أروب	الحركة الشعبية
٥٢	تيسون قيوط	شباب السودان الجديد
٥٣	جوك كوال	شباب السودان الجديد
٥٤	كوال أدوب	اتحاد شباب السودان الجديد
٥٥	قيوشوت دوت	الحركة الشعبية
٥٦	روجينا لازروس	الحركة الشعبية
٥٧	فاروق أبوعيسى	اتحاد المحامين العرب
٥٨	مصطفى يوسف	وكالة ابناء عمان
٥٩	مسعود الأمين	دعوة خاصة
٦٠	عبد الهادي محمد	محامي
٦١	هبة قاسم	صحفية
٦٢	هالة عبد اللطيف	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٦٣	سالي عبد الرحيم	دعوة خاصة
٦٤	أماني عبد الرحيم	دعوة خاصة
٦٥	محمد عبد الله شريف	دعوة خاصة
٦٦	ابراهيم سعيد محمد طه	المنظمة السودانية
٦٧	عثمان القاضي	حزب الأمة
٦٨	عزة سليمان	مركز قضايا المرأة المصرية
٦٩	زكريا اسماعيل محمد	حزب الأمة
٧٠	الأغبش مصطفى	حزب الأمة
٧١	خالد عبد الرحيم	حزب الأمة
٧٢	عبد الماجد حامد اسماعيل	حزب الأمة
٧٣	عبد الحميد عبد الله	دعوة خاصة
٧٤	ايمان مندور	مؤسسة فريدريش ناعومان
٧٥	عادل وليم جرجس	مركز الأرض لحقوق الإنسان

م	الاسم	الجهة التابع لها
٧٦	ربيع وهبة	مركز الأرض لحقوق الإنسان
٧٨	حمدي محمود عيد	مركز الأرض لحقوق الإنسان
٧٩	ابوبكر النذير	مكتب الحركة الشعبية
٨٠	د. حموده فتح الرحمن	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٨١	أبدون أقاو	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٨٢	عبد الرحمن عبد الله	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٨٣	الهادي حمد عباس	دعوة خاصة
٨٤	نجيب الخير	حزب الأمة
٨٥	سيف النصر ادريس	التحالف الفيدرالي الديمقراطي
٨٦	حمدي زيدان	مركز المساعدة القانونية
٨٧	أقوض نقوت رثيثم	الحركة الشعبية
٨٨	الرشيد عبد الرحيم	الحركة الشعبية
٨٩	باسم صموئيل جنقول	الحركة الشعبية
٩٠	خالد بكري	المنظمة السودانية ـ سويسرا
٩١	سيف منديل	دعوة خاصة
٩٢	خالد محمد علي	دعوة خاصة
٩٣	حيدر ابراهيم علي	مركز الدراسات السودانية
٩٤	نفيسة الحاج	صحفية
٩٥	محمد الأمين يوسف	محامي
٩٦	عبد اللطيف خضر	موسيقي
٩٧	أميرة عبد الرحمن	الجامعة الامريكية
٩٨	توم عيسى	المنظمة السودانية
٩٩	زين العابدين حمد	جريدة الشرق الأوسط
١٠٠	محجوب أبوعنجة أبوراس	الحزب القومي السوداني
١٠١	فايز حمد محمد علي	دعوة خاصة

م	الاسم	الجهة التابع لها
١٠٢	عيسى محمد عيسى	دعوة خاصة
١٠٣	عمر الطيب	الحزب القومي السوداني
١٠٤	د.عبد الرحمن السماني	جمعية الرياضيات المصرية
١٠٥	أوجار بلاني يونس	الحزب القومي السوداني
١٠٦	بلابل بيونق	الحركة الشعبية لتحرير السودان
١٠٧	عمر محمدين	المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
١٠٨	محمد حسين	جريدة الحياة اللندنية
١٠٩	عصام الدين محمد الجاك	المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
١١٠	نيفين وجدي	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١١١	صبري مكين	دعوة خاصة
١١٢	أبانوب صبري مكين	دعوة خاصة
١١٣	صبري اسحق	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١١٤	عبد الرازق محمد عبد الرازق	دعوة خاصة
١١٥	علي محمد عبد الرازق	دعوة خاصة
١١٦	وائل حنفي محمود	دعوة خاصة
١١٧	محمد سيد مصطفى	دعوة خاصة
١١٨	كمال صالح شلبي	المصرية للعلوم
١١٩	مصطفى كبير	اتحاد الشباب السوداني
١٢٠	أحمد محمود	دعوة خاصة
١٢١	هاشم حسب الرسول	دعوة خاصة
١٢٢	محمد مصطفى	دعوة خاصة
١٢٣	ابراهيم عباس	دعوة خاصة
١٢٤	معتز عوض	دعوة خاصة
١٢٥	محمد عبد المنعم	مركز المساعدة القانونية
١٢٦	رينق مياوين	جامعة امدرمان الاهلية

م	الاسم	الجهة التابع لها
١٢٧	رينق مشار دينق	شباب السودان الجديد
١٢٨	مارتن آريل	دعوة خاصة
١٢٩	محمد عبد القادر نورين	دعوة خاصة
١٣٠	خديجة الطيب	المنظمة السودانية
١٣١	قمر عمر	دعوة خاصة
١٣٢	محمد احمد ابراهيم	دعوة خاصة

١٣٣	سهير سعد يوسف	دعوة خاصة
١٣٤	هايدي فوزي	دعوة خاصة
١٣٥	سالي حمودة فتح الرحمن	المنظمة السودانية
١٣٦	محمد حمودة فتح الرحمن	المنظمة السودانية
١٣٧	أمير سالم	مركز الدراسات القانونية
١٣٨	سليمان شفيق	مركز الدراسات القانونية
١٣٩	مصطفى عوض	مركز الدراسات القانونية
١٤٠	ياسر شكري	فرقة شيخ إمام الغنائية
١٤١	حامد ابراهيم	المنظمة السودانية
١٤٢	نعمات مالك	المنظمة السودانية
١٤٣	ياسر سعيد	الحركة الشعبية
١٤٤	المعز عبد الخالق محجوب عثمان	دعوة خاصة
١٤٥	معاوية حامد الشيخ	دعوة خاصة
١٤٦	أسامة مامون	دعوة خاصة
١٤٧	عوض الفاضل يحي	دعوة خاصة
١٤٨	علاء الدين ابراهيم	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
١٤٩	عبد العزيز محمد حسين	دعوة خاصة
١٥٠	معاوية محمد حسين	دعوة خاصة
١٥١	عبد الوهاب محمد حسين	دعوة خاصة

م	الاسم	الجهة التابع لها
١٥٢	زهير عثمان محمد مصطفى	دعوة خاصة
١٥٣	عائشة الفكي	دعوة خاصة
١٥٤	عبد الله علي خليل	دعوة خاصة
١٥٥	أمين الرشيد	دعوة خاصة
١٥٦	قورني عبد الحميد اسماعيل	الاتحاد العام للسودانيين
١٥٧	عليه يوسف علي	الاتحاد النسائي السوداني
١٥٨	نجم الدين عمر الشيخ	دعوة خاصة
١٥٩	نجوى الفكي	دعوة خاصة
١٦٠	أيمن السر تابر	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦١	منال الكيلاني	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦٢	شريف هلالي	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦٣	حجاج نايل	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦٤	دينا صابر نايل	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦٥	صبري محمد	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٦٦	خالد بدر الدين الطيب	المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
١٦٧	أمل خالد عبد الله	دعوة خاصة
١٦٨	السر قدور	دعوة خاصة
١٦٩	الهام عبد الوهاب	العفو الدولية ـ اليمن
١٧٠	ياسر سيد عرمان	دعوة خاصة
١٧١	الجانق موسى دنجوك	دعوة خاصة
١٧٢	محمود محمد عيد	البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
١٧٣	ايمان نادي ميخائيل	دعوة خاصة
١٧٤	تيسير عوض	دعوة خاصة
١٧٥	سارة حمودة	دعوة خاصة
١٧٦	الفريد جورج	جمعية الصعيد

بيان صحفى

يعلن البرنـامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان يوم ١٩٩٩/٦/٣٠ تقريره عن حالة حقوق الإنسان فى السودان تحت عنوان " نشطاء بلا حقوق " متناولا الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى الآن.

وهذا التقرير يعد الرابع فى سلسلة تقارير البلدان التى يصدرها البرنـامج ويشتمل التقرير على مقدمة وثلاثة أقسام ، فالمقدمة بقلم د. حموده فتح الرحمن الأمين العام للمنظمة السودانية وتتناول قراءة سريعة وتعقيبات على أقسام التقرير المختلفة ؛ والقسم الأول يتناول بالشرح والتحليل أهم القوانين التى تقيد عمل نشطاء حقوق الإنسان ومنها المرسوم الدستورى الثانى الصادر عام ١٩٨٩ والذى يعد مرسوما لإعلان حالة الطوارىء ويهدر كافة الحقوق والحريات فهو يغلق الأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات ويمنع تكوينها ويصادر أموالها لصالح الدولة ويحظر التجمع السلمى ويحظر حق الإضراب وينشأ محاكم خاصة ونناقش بعض مواد قانون العقوبات خاصة تلك التى أدخلت عقوبات الحدود فى الشريعة الإسلامية إلى صلب القانون وقانون الانتخابات العامة وقانون المظهر العام وقانون منع الأساليب الفاسدة الذى قصد به منع فئة معينة من التمتع بحق الانتخاب والترشيح؛

ويبدأ القسم الثانى المعنون .. نشطاء بلا حماية: بمقدمة للدكتور/ محجوب التيجانى رئيس المنظمة السودانية بالقاهرة " تتناول فيها مفهوم العدل نظريا من وجهة نظر الشعب السودانى والعدل الدينى وأخيرا مفهوم العدل بالنسبة للسلطات ثم استعرض التقرير نماذج لحالات الانتهاك التى حدثت فى السنوات العشر الأخيرة مثل حالة الشهيد على فضل وحالة د.حموده فتح الرحمن وحالة أ/ مصطفى عبد القادر وحالة أ/ غازى سليمان ..إلخ

ثم أعقب ذلك بتقرير عن الرق فى السودان صادر عن المنظمة السودانية لحقوق الإنسان بالقاهرة، كتقرير موجز يثبت وجود الرق فى السودان برعاية السلطات السودانية وتحت نظرها وهو تقرير موثق بالصور وتلا ذلك تقرير عن الحالة فى جنوب السودان وأثر الحرب الأهلية على حقوق الإنسان أما القسم الثالث فقد جاء تحت عنوان ملاحق وضم قوائم بأسماء بعض الذين اعتقلتهم السلطات السودانية عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٧ وقائمة بأسماء المبدعين والمثقفين الذين فصلتهم الدولة من عملهم

وأخيرا نص مذكرة استقالة قاض من عمله احتجاجا على تدخل السلطات الدائم فى عمل القضاء..

وختاما فالتقرير بين أيديكم نرجو أن يكون بمثابة صرخة ، فى أذن السلطات لتعمل على احترام حقوق الإنسان التى كفلتها كافة المواثيق الدولية

أسرة البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان.

الهيئة المنظمة لليوم

٠١) نيفين وجدى
البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان
٠٢) أيمن السر تابر
البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان
٠٣) نور الدين عطا السيد
المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
٠٤) عصام الدين محمد الجاك
المجموعة السودانية لضحايا التعذيب
٠٥) مأوى تاج السر تابر
المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٠٦) ياسر بسطاوى إدريس
المنظمة السودانية لحقوق الإنسان